الدرس النحوي بين
رصد الظواهر وتعدد المصطلح
الإضافة نموذجاً

دكتور / ممدوح عبد الرحمن

رقم الإيداع

١٧٤٤٨ / ٢٠٠١ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون "

صدق الله العظيم

١ – [أ] الموضوع :

تناول ابن جنى ظاهرة الإضافة في النحو العربي في مواضع متفرقة من كتابه، ولم يعالجها معالجة شاملة متناولاً إياها من كل جوانبها، بل إنه تناول بعض النقاط المتصلة بهذه الظاهرة، إما قصداً، وإما في ثنايا الحديث عن موضوع آخر. والإضافة باب من أبواب النحو لا يخلو منه كتاب من كتب النحو الحديثة أو القديمة، وهو مع المجرور بالحرف يكوّن ما يعرف بالمجرورات، كما أن بعض الكتب التي تبحث في المسائل النحوية واللغوية والصرفية والصوتية قد تناولت شذرات منه، ككتب الأمالي، والأشباه والنظائر، ومجالس ثعلب، ونوادر أبي زيد الأنصاري وغيرها من الكتب التي تتناول نتفاً ونكاتاً في تلك المسائل. جاء في أمالي ابن الشجري الحديث عن علة حذف نون المثني والجمع عند الإضافة [١]، والحديث عن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والحديث عن البناء على الضم في قبل وبعد [٢] لانقطاعها عن الإضافة لفظاً لامعنى [٣] وفي الأشباه والنظائر حديث عن رد الأشياء إلى أصولها بواسطة الإضافة [٤] وبحث في بناء أي في "أيهم أشد" [٥]، ونكتة عن إضافة (أل) إلى الضمير [٦] وفي نوادر أبي زيد ذكر الإخبار بالمصدر على أنه مضاف إليه لمضاف محذوف "نحو (رجل عدل) وما أشبهه، فتقديره (رجل ذو عدل)، وكذلك قوله سبحانه (واسأل القرية) [٧]، أي واسأل أهل القرية وإنما فلان الأسد، وفلانة الشمس يريدون مثل الأسد، ومثل الشمس [٨] وفيه أيضاً حديث عن الإضافة إلى اسم معروف كابن آوى وأبناء آوى وبنات آوى [٩] وتحدث أبو زيد أيضاً عن الكناية المتضمنة الإضافة مثل (بيضات الخدور) أي النسوة اللاتي كأنهن بيض النعام [١٠] .

وتحدث ثعلب في مجالسه عن الإضافة إلى ما فيه (ال) نحو (الألف الدينار) و (المائة الدينار) [١١]، كما تكلم في إعراب الآية القرآنية (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) [١٢] ونلاحظ أن سيبويه يطلق لفظ (الإضافة) على ما

نسميه الآن (باب النسب) يقول سيبويه " هذا باب الإضافة" اعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياء الإضافة، فإن أضفته إلى بلده فجعلته من أهله ألحقت ياء الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة " (١٣) ويطلق الاسم نفسه ــ أي الإضافة ــ على الظاهرة . يقول : هذا باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة وما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة، أما مالا يتغير فأب وأخ ونحوهما تقول هذا أبوك وأخوك ... " (١٤)

ويقول "هذا باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور والمضمر" اعلم أن الياء لا تغير الألف وتحركها بالفتحة لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولك بشراي وهداي وأعشاى ..." (١٥) ويقول : "هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذا الياء اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى وذلك قوله هذا قاضيّ، وهؤلاء جواريّ" (١٦)

ونلاحظ أيضا أن سيبويه لم يتناول ظاهرة الإضافة في موضع واحد من كتابه، بل تناولها في مواضع متفرقة منه، فبالإضافة إلى مذكر تناول جر المضاف إليه بالمضاف (١٧)، واكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه (١٨)، والفصل بين المتضايفين (١٩)، وما يضاف إلى الأفعال من الأسماء (٢٠)، وتناول جميع الأسماء المضافة (٢١)، وعن كلا وكلتا (٢٢) وقد استثمرت الدراسات الحديثة المتأثرة بالمنهج التاريخي المقارن ملاحظ نحاة العربية بما تضمنته من شواهد تم رصدها ووصفها .واستثمرت ذلك في جعل المركب الإضافي متطوراً عن مركب الجار والمجرور وهو ما استعمل له القدامى مصطلح الإضافة المعنوية أو المحضة تمييزاً لها عن مصطلحي الإضافة اللفظية أو غير المحضة .

ولتقدير حرف الجر في المركب الإضافي دور في تمييز الإضافة اللفظية عن الإضافة المعنوية، وعلى أساس نوع الحرف أنشأ النحاة عدداً من المصطلحات الفرعية للإضافة كاللامية وفقا لنوع حرف الجر المقدر . وذكر النحويون أن المركب الإضافي إما أن تكون إضافته معنوية، وإما أن تكون لفظية، وخصوا كل نوع منهما بأحكام، وعرضوا لأصل هذا المركب فحاول بعضهم أن يرده إلى أصل تركيبي آخر .

وإذا نظرنا إلى معيار التفرقة بين الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية نجد أن النحويين مزجوا بين جانب تركيبى وجانب دلالي . ويتمثل الجانب التركيبي في صحة تقدير حرف الجر "اللام" أو "من" أو "في" فإذا صح التقدير لأدنى ملابسة فهي محضة، وإذا لم يصح التقدير وكان المضاف اسماً مشتقاً بمعنى الحال أو الاستقبال فهي لفظية، وإذا لم يصح التقدير وكان المضاف غير مشتق قال بعضهم هي محضة وقال ابن مالك هي شبيهة بالمحضة .. ويتمثل الجانب الدلالي في اكتساب المضاف التعريف أو التخصيص من المضاف إليه، فإذا اكتسب المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً، فالإضافة معنوية وتسمى محضة، وإلا فهي لفظية .

وتكون الإضافة المعنوية على معنى "من" متى كان المضاف إليه جنساً للمضاف: "سيفُ خشبٍ " ، وتكون بمعنى "في" متى كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف : " معركةُ الصباحِ "، وتكون بمعنى " اللام" متى كان المضاف إليه مالكاً للمضاف : "كلب الصياد" .

فللإضافة مصطلحان إضافة لفظية والآخر ما يقدره معظم النحويين من أن الأصل في الإضافة أن تكون على معنى اللام أو معنى "في"، أو معنى "من"، وأنه في حال التركيب الإضافي يحذف الحرف استغناءً بدلالة التركيب على معناه .

وسيبويه والجمهور على أن جر المضاف إليه بالمضاف لا بالحرف المقدر كما يذهب الزجاج (٢٣) ، وبعض النحاة يري أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر على نيته (٢٤)، فلا حذف للحرف – عندهم – في الإضافة والإضافة أربعة أنواع : لامية وبيانية وظرفية وتشبيهية .

فاللامية : ما كانت على تقدير "اللام" وتفيد الملك أو الاختصاص . فالأول نحو : "هذا حصان علي" والثاني نحو : " أخذت بلجام الفرس " .

والبيانية : ما كانت على تقدير "من" وضابطها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، بحيث يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، ونحو : "هذا باب خشب"، "ذاك سوار ذهب"، هذه أثواب صوفٍ " فجنس الباب هو الخشب وجنس السوار هو الذهب وجنس الأثواب هو الصوف والباب بعض من الخشب والسوار بعض من الذهب والأثواب بعض من الصوف والخشب بيَّن جنس الباب والذهب بيَّن جنس السوار والصوف بيَّن جنس الأثواب . والإضافة البيانية يصح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف . ألا ترى أنك إن قلت : "هذا الباب خشبٌ " ، "هذه الأثواب صوفٌ" صح .

والظرفية : ما كانت على تقدير "في" وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، وتفيد زمان المضاف أو مكانه، نحو : "سهر الليل مُضنٍ وقعود الدار مخمل " ومن ذلك أن تقول : " كان فلان رفيق المدرسة، وإلف الصبا، وصديق الأيام الغابرة" قال تعالى : " يا صاحبَي السجنِ " (٢٥)

والتشبيهية : ما كانت على تقدير " كاف التشبيه" وضابطها أن يضاف المشبه به إلى المشبه، نحو : "انتثر لؤلؤ الدمع على ورد الخدود" ومنه قول الشاعر ابن خفاجة :

والريح تعبث بالغصون، وقد جري ذهب الأصيل على لجين الماء.

[ب] وسائل المعالجة :

تتنوع الإضافة بتنوع دلالتها، فقد تكون معنوية إذا أفادت التعريف أو التخصيص، وقد تكون لفظية إذا لم تفد تعريفاً ولا تخصيصاً . والإضافة المعنوية قد تكون على معنى (من) وهي التي يكون المضاف فيها بعض المضاف إليه، ويكون فيها المضاف إليه صالحاً للإخبار به عن المضاف، مثل "خاتم فضة" و "سوار ذهب" و " ثوب حرير " أو على معنى اللام مثل : " كتاب محمد " و " دار علي " و " ثوب خالد " إلخ . أو على معنى "في" وهي التي يكون المضاف إليه فيها ظرفاً للمضاف مثل "مكر الليل " (٢٦) و" تربص أربعة أشهر " (٢٧) و "يا صاحبيِ السجنِ " (٢٨)

وقد يكون المصدر المضاف مضافاً إلي فاعله أو إلى مفعوله في المعنى، ويحتاج أحياناً إلى قرينة خارجية عن النص لتكشف المعنى، وهذه القرينة الخارجية تكون أحد احتمالات البنية العميقة. فإذا قلنا : "ضرب اللص شديد " فقد يكون "اللص" ضارباً فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله، وقد يكون مضروباً فيكون من إضافة المصدر إلى مفعوله (٢٩) لكن في جملة مثل "ضرب الشرطيِّ اللصَّ شديدٌ" يتضح فيها أن المصدر مضاف إلى فاعله لا غير، لأنَّ المفعول به مذكور في الكلام، فليس ثمة التباس بين الفاعل والمفعول به، والشرطي في هذه الجملة مضاف إليه، ولكنه فاعل في المعنى، وقد رصد النحاة فاعل المصدر أو مفعوله في المعنى لكي يبينوا حكم تابعه، وأوردوا أمثلة يكشف فيها اختيار المفردات الفاعل من المفعول في المعنى، ففي قول لبيد :

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

جاءت كلمة " المظلوم " بالرفع نعتاً للمعقب، والمعقب في النطق مجرورة — والمعقب هو الغريم الطالب لأنه يأتي عقب غريمه — وقد جاء نعته مرفوعاً

لأن "المعقب" فاعل في المعنى، فجاز في نعته أن يحمل على المحل كما جاز فيه أن يتبع اللفظ. وكذلك أظهر اختيار المفردات في بيت زياد العنبري أن المصدر مضاف إلى مفعوله لا إلى فاعله حيث يقول :

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا

فالإفلاس مفعول به لأنه لا يخاف بل يخاف منه، ولذلك أتبع بالمعطوف المنصوب الذي حمل فيه على محله، فمخافة مفعول لأجله، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف أي مخافتي الإفلاس، والليان (وهو المطل بالدين) معطوف على محل الإفلاس [٣٠]

ويصف النحاة الإضافة اللفظية بأنها نوع من الإضافة في تقدير الانفصال . أما الإضافة المحضة أو المعنوية فهي خالصة من تقدير الانفصال، وفائدتها راجعة إلى المعنى، وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة [٣١]، فهذه الظاهرة لا تتعلق بالانفصال أو الارتباط ، وإنما هي توسعة في طرق التعبير تتيحها العربية مثلما أتاحت التعبير عن علاقة الإسناد في قولنا : أعجبني خلقُ زيدٍ ، بطريق التمييز في قولنا : أعجبني زيد خلقاً، أو بطريق بدل الاشتمال في قولنا : أعجبني زيد خلقه . فالعربية تسلك في التعبير عن المعنى الواحد طرقاً متعددة . ولكل مقام وغرض ما يناسبهما من المقال .

وتبلغ قوة علاقة الارتباط بين المضاف والمضاف إليه إلى حد أنها قادرة على النشوء حين يكون المضاف إليه جملة، دون اللجوء إلى الربط ، والمعلوم أن الأصل في الجملة الانفصال، فيكون المضاف إليه جملة فعلية نحو قوله تعالى : " **يوم يجمع الله الرسل** " [٣٢]، وجملة اسمية نحو:(أتيتك زمنَ الحجاجُ أميرٌ) ومن المواضع التي يخرج فيها المعربون عن حدود المقبول في تتبع المعنى والاعتماد عليه موضوع الفاعل، فكثير من الدارسين

لا يفرقون بين الفاعل في المعنى والفاعل في الصناعة الإعرابية، إذ إنهم يجعلون المضاف إليه فاعلاً في نحو : اقتراف زيد الذنب، وقراءة خالد الدرس . فكل من "الذنب" و "الدرس" هنا مفعول به . وهذا لا خلاف عليه . ولكنهم يظنون أنه لا يمكن أن يكون مفعولاً به إلا إذا كان ثمة فاعل . فيعتبرون كلاً من زيد وخالد فاعلاً . ويرون أن هذين اللفظين مجروران لفظاً مرفوعان محلاً والحديث عن اللفظ والمحل لا يكون إلا في حالة الاسم المبني والاسم المجرور بحرف الجر الزائد فضلاً عن إعراب الجمل . وفي الجملتين السابقتين جاء الفاعل اسماً معرباً فكيف يجوز إذاً الحديث عن اللفظ والمحل؟ أما أن يكون كل من "زيد" و"خالد" فاعلاً في المعنى فهذا مالا قيمة له، لأن الفاعل في المعنى لا يترتب على وجوده شيء في الصناعة النحوية. ولنوع الإضافة أثر على درجة التعريف فالمضاف إلى نكرة له درجة من التخصيص والمضاف إلى معرفة له درجة أكبر في التخصيص والتعريف ووفقا لنوع المضاف إليه تكون درجة التعريف . والمعرف بالإضافة هو نوع من أنواع المعارف حسب تقسيمات النحويين القدامى، لكن المشكلة توجد في تعبير التركيب الإضافي نفسه عن معنى التعريف أو التنكير، فعلى حين يؤكد النحاة القدامى أن المضاف إلى المعرفة معرفة، والمضاف إلى النكرة نكرة، غير أن الأخير استفاد من الإضافة معنى التخصيص، ويمثل التركيب الإضافي حسب هذه الرؤية إحدى قضايا علم اللغة العربية المعاصر فإذا أضيف الاسم إلى معرفة يكون معرفة، وإذا أضيف إلى نكرة، فإن الجزء الأول لا يعد معرفة من حيث المعنى، مثل "بيت فلاح" إلا أن درجة ما من التعريف مع ذلك توجد فيه [٣٣]؛ لأن معنى هذا التركيب . ولعل معنى التخصيص وافتراقه عن معني التنكير لم يكن بعيداً عن أذهان اللغويين القدامى، فابن جنى يتناول سبب عدم تنوين المضاف قائلاً : "وذلك أن المضاف على غاية الحاجة إلى المضاف إليه من بعده فلو ألحقته التنوين المؤذن بالوقف، وهو متناه في قوة الحاجة إلى الوصل جمعت بين الضدين، وهذا جلى غير خاف، وأيضا فان التنوين دليل

التنكير، والإضافة موضوعة للتخصيص فكيف لك باجتماعهما"[٣٤]، وكلام ابن جني يدل على أن التنكير يفترق كثيراً عن التخصيص وهما بذلك لا يجتمعان، وهذا يؤكد أن كلاً منهما له مرحلة دلالية معينة تختلف ــ بطبيعة الحال ــ عن مرحلة التعريف، وكذلك لا يلتقي التخصيص مع التعريف ؛ لأن التخصيص ــ كما يقول ابن يعيش ــ ضرب من التعريف [٣٥] فهما لا يجتمعان، وهذا يدل على أن التخصيص لا يلتقي مع التعريف ولا التنكير فهو قسم مستقل له دلالته، فهو يحتل مرحلة وسطى بين التعريف والتنكير، إلا أن الكلمات التي تتخصص تقوم دائماً بوظيفة الكلمات المعرفة، فيكون التخصيص قريباً من التعريف من هذه الزاوية .

٢ ــ [أ] خصائص علاقة التضام :

الإضافة على نوعين :

معنوية وهي ما كان على الإضافة والمعنى كذلك مثل طالب الجامعة، وثوب الحرير، ففي هذا النوع حرف إضافة مقرر يوصل معنى ما قبله بما بعده. وهذا النوع من الإضافة يفيد تعريف المضاف وإن كان المضاف إليه معرفة، وتخصيص المضاف إذ كان المضاف إليه نكرة مثل سور حديقة .

فالإضافة هنا تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر، وهما اللام ومن . فإذا كانت الإضافة بمعنى اللام، كان معناها الملك، والاختصاص. وإن كانت الإضافة بمعنى من، كان معناها بيان النوع [٣٦] مثل ثوب حرير، وخاتم فضة . وهو الغالب في الإضافة المعنوية [٣٧]

والإضافة المعنوية تسمى إضافة محضة أي خالصة من تقدير الانفصال أما النوع الثاني من الإضافة فهو الإضافة اللفظية وهي أن تضيف اسماً إلى اسم والمعنى على غير ذلك . لأن المعنى في قولك زائر البيت زائر بيته غداً . فالنية غير الإضافة . وهذا النوع من الإضافة يقال له إضافة غير محضة،

لأنه يحصل بها اتصال وإسناد من جهة اللفظ لا غير . ولا تفيد هذه الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً، إنما تفيد التخفيف ورفع القبح . فالتخفيف يكون بحذف التنوين كما في زائر البيت، أو نون التثنية كما في زائرا البيت. وأما رفع القبح ففي نحو رأيت الرجل الجميل الوجه. فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وفي الجر تخلص منها. ويراد بالإضافة المعنوية أن يكون المضاف غير وصف مضاف إلى معموله [٣٨] ويعني هذا أن الإضافة المعنوية على ضربين : الضرب الأول : أن يكون المضاف غير صفة، والضرب الثاني: ان يكون المضاف وصفاً مضافاً إلى غير معموله، والضربان معاً يشملان ما يلي [٣٩] :

أ ـ الأسماء الجامدة المتوغلة في الإبهام نحو: مثلك، وغيرك، وشبهك، وخدنك، وضربك، وتربك، ونحوك، وندك، وحسبك، وشرعك.

ب ـ الأسماء المختصة مثل : غلام، حمار، وجدار، ومال .

ج ـ الظرف مثل : قبل، بعد، وأمام، وفوق .

د ـ المصادر المقدرة بأن والفعل خلافاً لابن طاهر، وابن برهان، وابن الطراوة، بدليل نعته بالمعرفة .

هـ ـ المصدر الواقع مفعولاً له نحو جئتك إكرامك فإنّ إضافته محضة خلافاً للرياشي .

و ـ واسم التفضيل نحو أفضل القوم فإن إضافته محضة عند الأكثرين خلافاً لابن السراج [٤٠]، والفارسي، وأبي البقاء، والكوفيين، وجماعة من المتأخرين كالجزولي ، وابن أبي الربيع، وابن عصفور [٤١]

ز ـ الاسم المشتق الذي بمعني الماضي خلافاً للكسائي [٤٢]

ح ـ الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي .

ط ـ العدد المضاف إلى المعدودات مثل : ثلاثة أثواب، ومائة درهم .

ي ـ المقادير إلى المقدورات مثل : رطل عسل . ويقرر النحويون أن هذه الإضافة إما أن تكون على معنى " اللام" مثل : كتاب محمد، وإما أن تكون على معنى "من" مثل : خاتم ذهب، وإما أن تكون على معنى "في" مثل : "مكر الليل" (٤٣) ونص ابن السراج على أن الإضافة إنما تكون بمعنى الحرفين الأولين فقط فقال : " والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين: إضافة اسم إلى غيره بمعنى "اللام"، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى "من"(٤٤)، وجعل ابن السراج إضافة الظروف على معنى اللام بقوله : " وأما التي بمعنى اللام فتكون في الأسماء والظروف" (٤٥)، وقيد بعض النحويين كون الإضافة بمعنى "من" بأن يكون الأول بعض الثاني أي المضاف بعض المضاف إليه، وبأن يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف مثل ثوب حرير فالثوب بعض الحرير، ويصح أن نقول :الثوبُ حريرٌ، ونقول أيضا هذا ثوب حرير ، وجعل من ذلك إضافة العدد إلى المعدود والقدر إلى المقدورات(٤٦) مثل خمسة رجال أي خمسة من الرجال، وكذلك رطل زيت أي رطل من زيت ويصح أن نقول الخمسة رجال كما نقول هذا رطلٌ زيتٌ، والرطلُ زيتٌ بخلاف يد زيد، وعين عمرو، فالمضاف إليه فيها لا يكون خبراً عن المضاف فلا يصح أن نقول : يدٌ زيدٌ ولا عينٌ عمروٌ ولذلك كانت الإضافة فيها على معنى اللام أي يد لزيد، وعين لعمرو ، [illegible]

[illegible]، وقال ابن كيسان والسيرافي لا يشترط القيد الثاني اكتفاءً بكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، ورد ذلك ابن مالك (٤٧)

وجعل بعض النحويين الإضافة كلها بمعنى اللام (٤٨)، فإذا قلنا هذا خاتم ذهب فالذهب مستحق للخاتم لكونه أصله فالإضافة عندهم بمعنى اللام

على كل حال، ومعنى اللام الاستحقاق على كل حال، والملك نوع من الاستحقاق كما أن الجنسية نوع من معانيه.

وصرح ابن مالك بأن معنى اللام هو الأصل في الإضافة فقال : "ومعنى اللام هو الأصل، ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها نحو دار زيد، ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو "يد زيد ورجله"، وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه [٤٩]، ولذلك أيضاً اختصت بجواز إقحامها بين المضاف والمضاف إليه نحوُّيَا بؤس للحرب"[٥٠]، ويرى ابن مالك أن معنى اللام هو الأصل في المركب الإضافي إضافة معنوية بدليل اختصاصها بالإقحام بين المتضايفين [٥١] كما في قول سعد بن مالك [٥٢]:

يا بؤسَ للحربِ التي وضعت أراهط فاستراحوا

وكما في قول النابغة الذبياني [٥٣]:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام

فكلمة بؤس في البيتين حذف منها التنوين فهي مضافة إلى الحرب في البيت الأول وإلى الجهل في البيت الثاني ومع ذلك بقيت لام الجر. وتختلف القواعد المعمول بها من مجتمع لآخر، وذلك يسهل التعرف على وجود هذه القواعد ويجب ألا يؤخذ ذلك على أنه يعني ضمنياً أن كل هذه القواعد متباينة بالطريقة نفسها. ومن المحتمل أن تكون بعض هذه القواعد، واسعة الانتشار، إن لم تكن قواعد شاملة، هذا بالرغم من أنّ الأبحاث في هذا المجال غالباً ما تهتم بتأكيد الاختلافات بين الثقافات، بدلاً من مجرد تأكيد أوجه التشابه بينها، ويطلق على هذه القواعد لفظة المعايير Norms، لأنها تحدد السلوك المعياري الشائع في مجتمع بعينه [٥٤] إذ تعرف الإضافة في نحو العربية بأنها نسبة، أو علاقة بين اسمين توجب انجرار ثانيهما دائماً، ويسمى الاسم الأول مضافاً، ويسمى الاسم

الثاني مضافاً إليه . ولابد في الإضافة من تقدير حرف جر بين المضاف و المضاف إليه، والحرف المحذوف إما أن يكون اللام أو من أو في إلخ وفقاً لمعيار المعنى . ويمكن تعريف المضاف إليه بأنه اسم تكملة لاسم آخر نكرة قبله، يضم إليه ليفيده التعريف إن كان هو نفسه معرفة، نحو: "قرأت كتاب سيبويه"، أو ليفيده التخصيص إن كان هو نفسه نكرة، نحو : "قرأت كتاب نحو"، حيث نرى "الكتاب" في المثال الأول قد عين وحدد لإضافته إلى معين وهو سيبويه، وهذا هو التعريف، وحيث نراه في المثال الثاني غير محدد، ولكنه محصور في دائرة كتب النحو دون غيرها، وهذا معنى التخصيص، ويجري هذا في الإضافة المحضة، أما في غير المحضة، فلا يستفيد المضاف تعريفاً، ولا تخصيصاً .

وحكم المضاف أن يجرد من نوني التثنية والجمع وما يلحق بهما .

والإضافة اللفظية أو غير المحضة هي إضافة الصفة إلى معمولها للتخفيف .

وتسمى الإضافة المعنوية "الإضافة الحقيقية" و "الإضافة المحضة" وقد سميت معنوية لأن فائدتها راجعة إلى المعنى، من حيث إنها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه . وسميت حقيقية لأن الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه. وهذا هو الغرض الحقيقي من الإضافة . وسميت محضة لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف إليه. فهي على عكس الإضافة اللفظية ولا يحذف المضاف إلا بقرينة تدل عليه، كقوله تعالى : "**واسأل القرية التي كنافيها، والعير التي أقبلنا فيها** " (٥٥)، إذ التقدير : واسأل أهل القرية وأصحاب العير . فأما إن حصل بحذفه إيهام والتباس فلا يجوز، فلا يقال: " رأيت زيداً" وأنت تريد "رأيت غلام زيد" ويترتب على حذف المضاف أحد أمرين :

١ ــ إذا لم يكن في الكلام غير الإضافة التي حذف مضافها، وجب إقامة المضاف إليه مقام المضاف وإعطاؤه إعرابه، نحو :

"أحب كل الأطفال ← أحب الأطفال"

و "جاء كل الأطفال ← جاء الأطفال"

و"مررت بكل الأطفال ← مررت بالأطفال "

٢ ــ إذا كان في الكلام إضافتان متعاطفتان، ولفظ المضاف واحد في الاثنتين، وحذف مضاف الثانية، جاز في المضاف إليه أن يبقى على جره .

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يعد لوناً من الاتساع وهو نوع من الحذف للإيجاز والاختصار، وينتج عنه نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها، كما في قوله تعالى : "واسأل القرية" (٥٦) فالحكم الذي يجب للقرية في الحقيقة قبل الحذف هو الجر، والنصب فيها مجاز (٥٧) وينبه سيبويه صدد التوسع إلى أن الفعل قد استعمل في اللفظ لا في المعنى (٥٨)، أي أن (القرية) مفعول به لفظاً، وقد نصبت بالفعل (اسأل)، ولكن المفعول به الحقيقي هو المضاف المحذوف (أهل)

ومن حذف المضاف أيضاً للتوسع قوله تعالى: "**ولكن البر من آمن بالله**" (٥٩) فالتقدير : ولكن البر بر من آمن، ومثله في كلام العرب: بنو فلان يطؤهم الطريق، والتقدير : أهل الطريق (٦٠)، وقولهم : هذه الظهر أو العصر أو المغرب، يريدون، صلاة هذا الوقت . وقولهم اجتمع القيظ، يريدون : اجتمع أهل القيظ .والنصب في الإضافة غير المحضة بدليل الجر، أو لنقل : نصب المعمول مع تنوين الوصف بدليل الجر مع عدم التنوين .

تنوين + نصب = – (إشارة إلى عدم)

تنوين + جر .

فأنت تقول :

مررت برجل ضاربٍ أبوه رجلاً

مررت برجل ملازمٍ أبوه رجلاً .

أو تقول :

مررت برجل ضاربٍ أباه رجلٌ

مررت برجل ملازمٍ أباه رجلٌ

فإن ألقيت التنوين، وأنت تريد معناه جري مثله إذا كان منوناً (٦١)

وقال " المرار الأسدى " :

سل الهموم بكل معطي رأسِه ناجٍ مخالطِ صهبه متعيشِ

وقال " ذو الرمة " :

سرتْ تَخبطُ الظلماءَ من جانبيْ قسا وحب بها من خابطِ الليلِ زائرُ

وكأنهم قالوا :

بكل معطٍ رأسَه، ومن خابطٍ الليلَ (٦٢)

فسيبويه يفك تركيب الإضافة (عدم التنوين) والجر إلى تركيب التنوين والنصب كما يقول : "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم، فصار عملـــه فيه الجر، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين فجرى مجري : (غلام عبد الله) فـــي اللفظ لأنه اسم؛ وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ... وليس يغير كـــف التنوين إذا حذفته مستخفا شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة . فمن ذلك قوله عز وجل: "**كل نفس ذائقة الموت** " (٦٣) ويزيد هذا بياناً قوله تعالى :

"**هديا بالغ الكعبة** " [٦٤]، "هذا عارض ممطرنا " [٦٥] فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة " [٦٦]

وتقول في العطف:

هذا ضارب زيدٍ وعمروٍ

إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف، فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبت على المعنى، ومما جاء على المعنى قول " جرير" :

جئني بمثل بني بدر لقولهم   أو مثلَ أسْرةِ منظورَ بن سيار [٦٧]

فمثل الثانية منصوبة عطفاً على "مثل" الأولى المجرورة؛ لأن جاء بـ في قوة آتي، وهذا هو المعنى الذي أشار إليه "سيبويه" كذا من العطف بالنصب على الجر، قراءة السبعة "وجاعلُ الليلِ سكنا والشمسَ والقمرَ حسبانا"[٦٨] بنصب " الشمس والقمر" عطفاً على الليل" المجرور.

وقرأ الكوفيون : " عاصم وحمزة والكسائي" : "وجعل" [٦٩] وكأن اسم الفاعل الذي يجر ما بعده على الإضافة بديل لفعل ينصب ما بعده على المفعولية .

وقد أثبت " ابن جني" عن "أبي على الفارسي"، عن "أبي بكر بن السراج" عن "أبي العباس المبرد" أن عمارة بن عقيل كان يقرأ : "ولا الليلُ سابقُ النهارَ" بالإضافة ؛ والنصب ، وحين سأله "المبرد" عما أراد قال:أردت:

" سابقٌ النهارَ " بالتنوين والنصب، ولو قلته لكان أوزن. [٧٠]

وما قرأ به "عمارة " هو جمع بين طريقتي التنوين والنصب، وعدم التنوين والجر، فقد أخذ من الأولى النصب، ومن الثانية عدم التنوين .

عدم تنوين + نصب .

ونصب التمييز في المقادير أكثر من الخفض، والخفض في غير المقادير أكثر من النصب ، لأنّ المقدار مبهم محتاج إلى مميِّز، ونصب المميِّز نص على كونه مميِّزاً وهو الأصل في التمييز، بخلاف الجر، فإنه علم الإضافة، فهو في المقدار أولى (٧١)

والعدد مقدار، وكان ينبغي أن ينصب تمييزه، إلا أنهم التزموا الجرفيه من الثلاثة إلى العشرة، وفي المائة والألف وما يتضاعف منهما لكثرة استعماله، فأثروا التخفيف بالإضافة كما أنهم تركوا الجر في العدد المركب (١١ ــ ١٩) ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظاً، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزه .. لكان جعل الثلاثة أسماء كاسم واحد لفظاً ومعنى.

وكذا تركوا الجر في الأغلب في العدد الذي آخره نون الجمع كعشرين وأخواتها لتعذر إضافتها، كما يضاف جمع المذكر السالم، وقد جاء قليلاً نحو : عشرو درهمٍ (٧٢)

فحيث أمكنت الإضافة وسهلت جر مميِّز العدد، وما لا فلا . ومن الحقائق العلمية أن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف إن كان المضاف إليه معرفة مثل دار محمد وبيت القاضي، كما يكتسب المضاف من المضاف إليه التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، مثل خاتم فضة، وسور حديقة. وهذا في الإضافة المحضة. وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف للإبهام الذي فيها وهذه الأسماء هي غير ومثل وشبه . فهذه نكرات وإن أضيفت إلى المعارف . والذي جعلها نكرة هي المعاني التي تفيدها هذه الأسماء . لأنها لما لم تنحصر مغايرتها ومما ثلثها لم تتعرف .

والذي يعنينا من هذه الأسماء كلمة "غير" فهي اسم مفرد مذكر دائماً وإذا أريد به المؤنث جاز تذكير الفعل حملاً على اللفظ وتأنيثه حملاً على المعنى .

ومدلوله المخالفة بوجه ما. وأصله الوصف ويستثني به، ويلزم الإضافة لفظا أو معنى وإدخال (ال) عليه خطأ ولا يتعرف وإن أضيف إلى معرفة [٧٣]

لقد منع بعض النحاة تعريف غير فجعلوها نكرة متوغلة في الإبهام، وإن أضيفت إلى معرفة. وقد نقل ابن عصفور [٧٤] عن المبرد أنه أحال إيهامها حملاً على اسم الفاعل الذي بمعنى الحال أو الاستقبال. ألا ترى أن غيرك بمعنى مغايرك ، فكما أن اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال لا يتعرف بالإضافة فكذلك ما في معناه وزعم الأخفش أن الذي أوجب لها ألا تتعرف أن الأسماء في أول أحوالها نكرات ثم يدخلها بعد ذلك التعريف بالألف واللام نحو الرجل والفرس، أو بالإضافة نحو: غلام الرجل، أو بالعلمية نحو زيد، عمرو، فإنها كانت قبل أن يسمى بها نكرات، ثم تتعرف بعد ذلك بالعلمية.. وغيرك وأخواته استعملت في أول أحوالها مضافات وكانت لذلك نكرات والدليل على أنها استعملت في أول أحوالها مضافات، أنه لا يجوز مثل لك ولا غير لك [٧٥]، وقيل هي مبهمة لأن غير زيد يشمل كل موجود سواه فالمدلول شائع شيوعاً غير محدد، وممن رأي ملازمتها للإبهام الأشموني [٧٦] وقد نقل الصبان عن المبرد أن "غير" لا تتعرف بالإضافة مطلقاً [٧٧]

وبالرجوع إلى المبرد نجد أن الموقف كان مضطرباً فقد جاء في المقتضب وأما مررت برجل غيرك فلا يكون إلا نكرة، لأنه مبهم في الناس أجمعين [٧٨] فقد جعلها ملازمة للتنكير لا تتعرف أبداً، وفي موضوع آخر عند إعراب " غير المغضوب عليهم " [٧٩] يقول المبرد : والوجه إذا لم يكن ما قبل غير نكرة محضة ألا يكون نعتاً. فأما قوله عز وجل : **"صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين"** [٨٠] فإن غير تكون على ضروب منها أن تكون "غير" نعتاً لأنها مضافة إلى معرفة فقد جعلها هنا معرفة لأنها مضافة إلى معرفة . وإذا كان لبعض النحاة رأى في "غير" وهو أنها موغلة

في الإبهام لا تتعرف فإن عكس هذا الاتجاه كان لبعضهم فقد جعلوها تتعرف مطلقاً .

ورأي أبى البقاء هو رأى جمهور النحاة أن "غير" نكرة لا تتأثر بالإضافة إلى معرفة فهي غالباً نكرة وفي بعض التراكيب قد تتأثر بالإضافة إلى معرفة فتصير معرفة وذلك إذا كان المغاير واحداً مخصوصاً (٨١)غير شائع وفي شرح الكافية: وإضافة واحد من هذه وما أشبهها يعني "مثل وغير وشبه" لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل رأيت الصعب غير الهين، ومررت بالكريم غير البخيل. ومثل ذلك الحركة غير السكون فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه . لأن جهة المغايرة تتعين وفي شرح التسهيل: وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها وأكثر ما يكون ذلك في غير إذا وقعت بين متضادين .

وقد أشار إلى هذا الاتجاه السيرافي وابن السراج وابن يعيش والرضي وابن مالك وأبو البقاء (٨٢)

فهؤلاء قد أجازوا في غير أن تكون معرفة . وذلك في موقع معين فمن وقوعها نكرة قول أبي طالب :

يارب إما يخرجن طالبي في مقنب من تلكم المقانب

فليكن المغلوب غير الغالب وليكن المسلوب غير السالب (٨٣)

ومن ذلك قوله تعالى : "**صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم** "(٨٤) فغير هنا وقعت بين متضادين فتعرفت بالإضافة فجاز وصف المعرفة بها فالمنعم عليهم ، والمغضوب عليهم متضادان . هكذا رأى جمهور النحاة (٨٥) الذين يرون أن غير قد تتعرف بالإضافة .

ونستطيع أن نقول : إن "الذين" قريب من النكرة لأنه لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم . وغير المغضوب عليهم قريب من المعرفة بالتخصيص الحاصل لهما الإضافة. فكل واحد به إيهام من وجه واختصاص من وجه آخر وهذان التخريجان على إعراب غير صفة .

ويجوز أن نعرب "غير" بدلاً من "الذين" أو بدلاً من الضمير في "عليهم" ولا إشكال هاهنا إذ يجوز إبدال النكرة من المعرفة وفي قوله تعالى :**"لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر"** (٨٦)

أجاز الجمهور أن تكون "غير" صفة للقاعدين على أن تكون اللام جنسية، فأجرى مجرى النكرات، لأنهم لم يكونوا أناساً معينين. وهكذا وجهها سيبويه(٨٧) كما وجه إعراب "غير" في قوله تعالى: **"غير المغضوب عليهم "**(٨٨)

ونجد رأي سيبويه في تعريف "غير" قد أجاز تعريفها في بعض المواضع . فكونه أجاز أن تكون "غير" صفة للذين في سورة الفاتحة وأجاز أن تكون صفة في قوله تعالى **" لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر"** (٨٩) هذا الاتجاه في إعراب غير الآيتين يشير إلى أنه قد أجاز تعريفها على أى وجه من وجوه التخريج .

وقد ذكر سيبويه أن "غير" وقعت صفة في قول لبيد :

وإذا أقرضت قرضا فاجزه　　إنما يجزي الفتي ليس الجمل (٩٠)

فمعنى ذلك انه لم يرفض جواز تعريفها عندما تكون مضافة إلى معرفة غير أنه يشكل على المجيزين لتعريف "غير" قوله تعالى **"ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل "** (٩١) وغير قد وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنها صفة لنكرة ومنه قول الشاعر :

إن قلت خيرا قال شرا غيره

فغير وقعت بين ضدين ولم تتعرف لأنها صفة ويمكن أن يجاب عن هذا بأن "غير" بدل وليست صفة، أو أنها جاءت على الأكثر مع كونها صفة لأن الأغلب فيها عدم التخصيص بالمضاف إليه (٩٢)

وقد جعل أبو البقاء "صالحا" "وغير" صفتين لمصدر محذوف أو لمفعول محذوف . كما أجاز أن يكون "صالحا" نعتا للمصدر وغير الذي مفعولا (٩٣) ومن خلال هذا التحليل لرأي النحاة في كلمة "غير" هل هي متوغلة في الإبهام فلا تتأثر بالمضاف إليه إذا كان معرفة كما رآه البعض من النحاة أو أنها تتأثر بالمضاف إليه إذ كان معرفة في بعض التراكيب العربية كما ذهب إليه البعض .

ـ ما يترتب على الإضافة :

إذا قامت إضافة بين اسمين ، ترتب عليها أمور كثيرة، بعضها معنوي، وبعضها لفظي، وبعضها واجب، وبعضها جائز .

١ ــ يجر المضاف إليه وجوباً، أياً كان نوع الإضافة .

٢ ــ إذا كانت الإضافة محضة ، اكتسب المضاف التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، واكتسب التخصيص إن كان المضاف إلية نكرة .

أما إن كانت الإضافة غير محضة، فلا يكتسب المضاف شيئا . وحكم المركب الإضافي أن يجري الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً، ويجر الثاني بالإضافة (٩٤) ومن هذا يتضح الفرق بين التركيب المزجي العربي والتركيب الإضافي العربي، فالتركيب المزجي يعد كلمة واحدة مركبة، ومن ثم يحمل نهاية إعرابية واحدة في آخرها، على العكس من التركيب الإضافي فالجزء الأول منه له إعرابه المتغير وفق موقعه في الجملة رفعاً ونصباً وجراً والجزء الثاني منه يكون دائماً مضافا إليه. وهناك فرق

آخر يتصل بما سبق، يجوز تعريف التركيب المزجي عن طريق إدخال (ال) عليه قبل الجزء الأول منه على نحو ما سبق، أما التركيب الإضافي لا يجوز إدخال أل على الجزء الأول منه والتركيب الإضافي غير محدود من حيث الجزء الأول منه على نحو ما لاحظنا في التركيب المزجي، فأمثلة التركيب الإضافي المتاحة كثيرة على نحو يثبت مرونة هذا النوع من التركيب. وقد ربط النحويون بين العلاقة التقييدية بين المتضايفين وبين ما يؤدي معنى هذه العلاقة من حروف الجر المسماة أيضا حروف الإضافة، ولم يكتف النحويون بهذا الربط المعنوي بل انتقلوا إلى عامل الجر في المضاف إليه فذهب سيبويه والجهور إلى أن العامل هو المضاف بدليل اتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله [٩٥]، وعلل ابن الأنباري جر المضاف إليه بقيام المضاف مقام حرف الجر المحذوف فقال : "وأما جر المضاف إليه فلأن الإضافة لما كانت على ضربين بمعنى "اللام" وبمعنى "من" وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه فعمل في المضاف إليه الجر كما يعمل حرف الجر [٩٦] وهذا التعليل هو مذهب ابن الباذش [٩٧] وكأنه تفسير لمذهب سيبويه في كون المضاف هو عامل الجر، يقول السيوطي : "والأصح أن الجر في المضاف إليه بالمضاف قاله سيبويه وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لاحظ له من عمل الجر لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله، ويدل له اتصال الضمائر به ولا تتصل إلا بعاملها " [٩٨]

وذهب الأخفش إلى أن الجر بالإضافة المعنوية [٩٩]، وتبعه في ذلك السهيلي من غير تخصيص بالمعنوية [١٠٠]، وذهب ابن السراج إلى أن المضاف يجر المضاف إليه لمعنى الحرف فقال : الاسم يعمل في الاسم على ثلاثة أضرب: الضرب الثالث: أن يعمل الاسم لمعنى الحرف وذلك في الإضافة .. فأما الإضافة التي بمعنى اللام قولك : "غلام زيد ودار عمرو ألا

ترى أن المعنى : غلام لزيد ودار لعمر " [١٠١] وإلى ذلك ذهب ابن مالك فقال : "وجب جر المضاف إليه بالمضاف لما فيه من معنى "اللام" أو معنى "مـــن" أو معنى "في" " [١٠٢]، ونسب للزجاج أيضا أن المضاف إليه مجـــرور بمعنـــى اللام " [١٠٣] وذهب آخرون منهم الزجاج وابن الحاجب [١٠٤] إلـــى أن عـــامل الجر هو حرف الجر المقدر الذي هو "اللام" أو "من"، وحسن حذفـــه لنيابـــة المضاف إليه عند صيرورته عوضاً عنه في اللفـــظ وليـــس بمنزلتـــه فـــي العمل[١٠٥]، ويزيد ابن يعيش هذا المذهب إيضاحاً بقولـــه : "وأمـــا الإضـــافة المعنوية فأن تجمع في الاسم، مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية وذلك بـــأن يكون ثم حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده" [١٠٦]نتبين مـــن كلام النحويين السابق أن جمهورهم يشعرون بأن أصل هذا النوع من المركب الإضافي توسط حرف جر بين الاسمين فأصل التركيب : "كتاب محمد" هـــو "كتاب لمحمد"، و "خاتم ذهب" هو "خاتم من ذهب" و"مكر الليل" هو "مكر فـــي الليل" ثم حذف حرف الجر وقدر وجوده في رأي بعض النحويين وبقي معناه، أو ناب عنه المضاف فعمل عمله. وقد صرح ابن السراج بهذا الأصل مع أنه لم يقل : إن عامل الجر في المضاف إليه الحرف المقدر، ويوضح الانتقال من الأصل إلى الفرع بقوله : "أما الإضافة التي بمعنى "من" فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك : ثوب خز وباب حديد تريد ثوباً من خز وباباً من حديـد فأضفت كل واحد منهما إلى جنسه الذى هو منه، وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير "من" وبين ما أضفته بمن وإنما حذفوا "من" هنا استخفافاً، فلما حذفوا التقى الاسمان فخفض أحدهما الآخر إذا لم يكن خبراً عن الأول ولا صفة لـــه" [١٠٧] وعبر السيوطي عن هذا المعنى أيضاً بقوله : "العرب اختصرت حروف الجر في بعض المواضع وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض" (١٠٨)، فـــالأصل ثوب من خز، ثم حذف حرف الجر استخفافاً فالتقى الاسمان، ولا يلتقي الاسمان بـــلا

واسطة إلا إذا كان الثاني خبراً للأول أو صفة له وتلحق بالصفة التوابع ما عدا عطف النسق .

والانتقال من الأصل إلى الفرع ربما لا يصحبه تغيير في الدلالة كما هو الحال هنا، وقد صرح بذلك ابن السراج في قوله عن الإضافة التي بمعنى من : "وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير من وبين إضافته بمن " (١٠٩)، وقد يصبحه تغير في الدلالة كما هو الحال في الإضافة التي بمعنى اللام .

تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدني دارها نظر عالى

استشهد الفارسي بهذا البيت على أن قوله "أدنى دارها نظر عالى" هو من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، لأن "أدني" ينبغي أن يرتفع بالابتداء، ومن ثم فالبيت يحتمل توجيهين ليس غير . (١١٠)

الأول : أن يكون الأصل "نظر أدنى دارها نظر عالى" ثم حذف المضاف من الأدنى وأقيم مقامه المضاف إليه .

الثاني : أن يكون الأصل : "أدنى دارها ذو نظر عالى " ثم حذف المضاف من النظر وأقيم المضاف إليه مقامه ، وقد استشهد بهذا البيت في أكثر من موضوع في كتب النحو .

التضام قرينة لفظية ذات أثر في انسجام العناصر النحوية، لأنها تحدد وظائفها وما تشير إليه من معانٍ في السياق النحوي، ومن ذلك الشأن بين المضاف والمضاف إليه . فالظرف الذي يهيأ للإضافة لابد له من الاتصال بالمضاف إليه، وإن لم يكن اسماً صريحاً، فقد يأتي بعده تركيب نحوي مستقل يحل محل المفرد لأن الفائدة لا تتم إلا به. نحو قوله تعالى : "والسلام عليَّ يوم ولدت، ويوم أموت، ويوم أبعث حيا" (١١١) وظاهر أن المضاف أو المضاف إليه ــ وهو جملة هنا ــ لا يَقْوَى على الانفراد بالمعنى، لأن المعنى شركة بين الجزأين معاً .

ب ــ الصيغة والنسبة :

وتكون الإضافة لفظية متى كان الأول صفة والثاني معمولاً لتلك الصفة وذلك في مواضع ثلاثة :

١ ــ إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله : "ذهب فاعل الخير" .

٢ ــ إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله : "جاء المشهور الصيت "

٣ ــ إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها : "جاء الرفيع القدر"

ويشترط أن يكون اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال، أما إذا كان بمعنى الماضي فالإضافة تكون معنوية لا لفظية: "خالق الكون"

في المركب الوصف الإضافي يضاف الاسم المشتق إلى ما كان معمولاً له فاسم الفاعل قد يضاف إلى ما كان فاعلاً له أو مفعولاً مثل الفرس ضامر البطن " والمذنب مسود الوجه " والجندي معتدل القامة وقد يضاف إلى المفعول به مثل : زائرو القاهرة كثيرون، وقارئ الكف دجال. وقد يضاف اسم المفعول إلى نائب الفاعل مثل :

المخلص مسموع الكلام محمود السيرة. وقد تضاف الصفة المشبهة إلى فاعلها مثل : الشجر أخضر الورق حسن التنسيق، وقد يضاف أفعل التفضيل إلى المفضول مثل عمر أعدل خليفة أو أعدل الخلفاء .

ومن أبرز سمات المركب الوصفي الإضافي ما يلي :

١ ــ أن يحذف التنوين من المضاف كما تحذف نون المثني وجمع المذكر السالم فتقول : حضر نائل الجائزة، وحضر نائلا الجائزة، وحضر نائلو الجائزة .

٢ ــ ألا يتقدم المضاف إليه على المضاف .

٣ ـ الإضافة اللفظية أي التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً عند جمهور النحويين، وقال ابن مالك وابن الضائع أنها تفيد التخصيص (١١٢) .

٤ ـ ليست الإضافة هنا على تقدير حرف من حروف الجر (١١٣) .

٥ ـ يجوز أن يقترن المضاف بأل، وفي هذه الحالة تكون إضافته إلى مقترن بأل أو إلى مضاف لمقترن بأل إذا كان الوصف معرباً بالحركات عند جمهور النحويين (١١٤)، فتقول : هذا هو النائل الجائزة، أو هذا هو النائل جائزة الدولة، أما إذا كان الوصف معرباً بالحرف فتجوز إضافته إلى معرفة غير مقترنة بأل فيصح أن نقول " هذان هما المكرما محمدٍ".

٦ ـ يتحمل صدر المركب أي المضاف العلامة الإعرابية التي تناسب موقعه من الجملة ويجر المضاف إليه .

٧ ـ قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف تخلصاً من التكرار وذلك إذا عطف على المضاف وصف مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول وذلك كقولنا : محمد قارئ وفاهم الدرس، إذ المقصود محمد قارئ الدرس وفاهم الدرس فحذف المضاف إليه الأول اكتفاء بالثاني .

٨ ـ قد يحذف المضاف ويبقي المضاف إليه مجروراً تخلصاً من التكرار وذلك إذا كان معطوفاً على ما قبله لفظاً ومعنى مثل قولنا : حسبت كاتب القصة محمداً والمسرحية علياً. والمقصود حسبت كاتب القصة محمداً وكاتب المسرحية علياً . فحذف المضاف من المركب المعطوف اكتفاء بذكره في المركب المعطوف عليه .

٩ ـ لا يجوز الفصل بين عنصري هذا المركب عند جمهور النحويين (١١٥)

١٠ ـ قد يمتد المركب الوصفي الإضافي ليشتمل على مفعول به أو ظرف أو جار ومجرور أو حال أو مفعول مطلق أو مفعول لأجله وهي معمولات للوصف فمثال المفعول به : محمد معطي على كتاباً .

ومثال الظرف : محمد كاتب الرسالة أمس، ومحمد واضـــع الكتـــاب فـــوق المكتب ومثال الجار والمجرور: هذا قارئ القرآن في المسجد. ومثال الحـــال: القائد ملقي الخطبة واقفاً ومثال المفعول المطلق : القائد ملقي الخطبة إلقاء مؤثراً ومثال المفعول لأجله : القائد ملقي الخطبة رغبةً في حث الشعب على الجهاد .

ويشغل هذا المركب المواقع الآتية :

أـ المبتدأ مثل:مطعم الفقراء مثاب، المتقن العمل ناجح،حسن الخلق محبوب .

ب ـ الخبر مثل : الكريم مطعم الفقراء،محمد متقن العمل،الطفل جميل الوجه.

جـ ـ الفاعل : أقبل قائل الحق، تولى المرهوب الجانب، حضر كريم الخلق.

د ـ المفعول به:كافأت قائل الحق، أنصفت مسلوب الحـــق، كافـــأت كريـــم الخلق.

هـ ـ النعت : كافأت طالباً واضح الخط ، أنصفت الرجل المهضوم الحـــق، كافأت طالباً حسن الخط.

و ـ الحال : أقبل الفائز مشرق الوجه، شاهدت المتهم مقيد اليدين، بدا المـــهتم حسن المظهر.

ز ـ المجرور: أعجبت بمسدد الكرة، أشفقت على مسلوب الحق، أثنيت علـــى حسن الخط.

حـ ـ المعطوف : حل بالمدينة تاجر واسع الصدر، ومحمود السيرة، وعفيف النفس قد يكون في بعض الأسماء علامة التعريف ووسيلته، كأن تدخل عليـــه (ال) أو يكون مضافاً إلى معرفة، ولكنه مع ذلك يحكم عليه من حيث دلالتـــه بأنه نكرة، ويترتب على ذلك أن يعامل معاملة النكرة في الجملة . وهنا يتحكم العنصر الدلالي في العنصر الصوتي المنطوق ويفرض نفسه عليه .

ومن ذلك الإضافة اللفظية أو غير المحضة وتعبير "الإضافة اللفظية" يوحي بأن هذا جانب لفظي فقط غير معنوي، ومن هنا كان النوع المقابل له يسمى إضافة معنوية ومثال الإضافة اللفظية :"مرفوع الرأس ـ عظيم الخلق ـ ضارب اللص" والبناء الظاهري المنطوق هنا أو اللفظي له شكل المعرفة من حيث إضافة الكلمة إلى معرفة، ولكن عمقها نكرة، أو بعبارة أخرى معناها معنى النكرة لأن كلا منها يساوي في الدلالة نكرة، فقد كان هذا التركيب في عمقه على نحو آخر ثم تحول إلى هذه الصورة :

مرفوعٌ رأسهُ ← مرفوع الرأسِ

عظيمٌ خلقُه ← عظيمُ الخلقِ

ضاربٌ اللصَّ ← ضاربُ اللصِّ

هذا الضرب من الإضافة لا يفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وهو نكرة، ويعامل في الجملة معاملة النكرة بحيث :

أ ـ تدخل عليه "رب" وهي لا تجر إلا النكرات مثل قول جرير :

يارب غابطنا لو كان يطلبكم   لاقي مباعدة منكم وحرمانا

ب ـ يقع حالا، والحال لا تكون إلا نكرة مثل قوله تعالى : " **ومن الناس من يجادل في الله بغيرعلم ولاهدى ولا كتاب منير" ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله** " (١١٦)

جـ ـ ينعت به النكرة مثل قوله تعالى : "**هديا بالغ الكعبة**" (١١٧)

د ـ تدخل عند المضاف في مثل هذا التركيب (ال) عند إرادة تعريفه مثل قوله عنترة:

الشاتمَيْ عرضي ولم أشتمها   والناذرين إذ لم ألقهما دمي

وقول الفرزدق :

أبأنا بها قتلى وما في دمائها   شفاء وهن الشافيات الحوائم

وقول الآخر :

الود أنت المستحقة صفــوه   منى وإن لم أرج منك نوالا

وقول الآخر :

ليس الأخلاء بالمصغي مسامعهم   إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم

ومن ذلك أيضا الأسماء "مثل وغير" وكل ما هو بمعناها من نظيرك وشـبهك وسواك وشبهها [١١٨] فإنها إذا أضيفت إلى معرفة لا تكتسب تعريفاً إلا إذا كان هناك شيء معرفة وله ضد واحد، وأريد إثباته ونفي ضده، وعلم السامع ذلـك فوصف بـ (غير) وأضيف غير إلى ضده، فهو معرفة في هذه الحالة مثـل "عليك بالحركة غير السكون" فغير السكون ـ على هذا الرأي ـ تعد معرفـة بالشروط السابقة كلها وهي جزء من السياق الخارجي، هذا هو مذهـب ابـن السراج والسيرافي ويشكل عليه : "ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنـا نعمل " [١١٩] فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنه وصـف بـها النكرة، [١٢٠]، وذهب المبرد إلى أن "غير" لا تتعرف أبدا، وذهب بعضهم إلـى أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقاً [١٢١] .

وقد نقل أبو على الفارسي عن شيخه أبى بكر بن السراج رأيـه فـي "غير ومثل" عند حديثه عن قوله تعالى جده : "غير المغضوب عليـهم " [١٢٢] فقال : قال أبو بكر : والذي عندي أن (غير) في هذا الموضوع مع ما أضيفت إليه معرفة وهذا شيء فيه نظر ولبس، فليفهم عني ما أقول:

اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة، وإنما تتكـرت "غـير ومثل " مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معناهما، وذلك أنـك إذا قلـت : رأيت غيرك، فكل شيء ترى سوى المخاطب فهو غيره . وكذلك إذ قـال :

رأيت مثلك، فما هو مثله لا يحصى، يجوز أن يكون مثله في خَلْقِــه، وفــي خُلُقِه، وفي جاهه، وفي عمله، وفي نسبه. فإنما صارا نكرتيـــن مــن أجــل المعنى.

فأما إذا كان شيء معرفة له ضد واحد فهو معرفة، وذلك نحو قولك: عليــك بالحركة غير السكون، فغير السكون معرفة، وهي الحركة، فكــأنك كــررت الحركة تأكيداً. فكذلك قوله: "**الذين أنعمت عليهم غير المغضــوب عليــهم**" فالذين أنعم عليهم لا عقيب لهم إلا المغضوب عليهم، فكل من أنعم عليه فــهو غير مغضوب عليه ، وكل من لم يغضب عليه فقد أنعم عليه، فهو مساوٍ لــه في معرفته .

هذا الذي يسبق إلى أفئدة الناس وعليه كلامهم فمتى كانت (غير) بــهذه الصفة وقصد بها هذا القصد فهي معرفة. وكذلك لو عرف إنسان بأنه مثلــك في ضرب من الضروب فقيل فيه قد جاء مثلــك لكــان معرفــة إذا أردت المعروف بشبهك، والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك من ســائر أمته فهو معرفة " [١٢٣]وهذا الاحتجاج الذي قدمه ابن السراج ونقله عنه أبــو على الفارسي إنما كان من أجل أن يبين أن "غير المغضوب عليهم " في هــذا السياق معرفة، ولكنه أنهى كلامه بما يشبه أن يكون قاعدة عامة مهمة هي أن المعرفة والنكرة بمعانيهما لا بصيغتهما أو بلفظهما. فالكلمة قد تكــون علــى صورة المعرفة ولكنها نكرة بمعناها، ولذلك يقول ابن هشام عن الحال : "فــإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة" ويعلق صاحب شرح التصريح على عبــارة ابن هشام بقوله : "وعدل عن قول التسهيل : وقد يجئ معرفاً، إلى قوله بلفــظ المعرفة، لأنه ليس معرفة عند الجمهور وإنما هو على صورة المعرفة "[١٢٤] وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيته حيث يقول :

والحال إن عرف لفظا فاعتقد　　تنكيره معنى كوحدك اجتهد

ولذلك يرى النحويون أن المعرفة في هذه الأمثلة مساوية في دلالتها للنكرة :

-جاء وحده ← منفرداً
-رجع عوده على بدئه ← عائداً على بدئه
-ادخلوا الأول فالأول ← مترتبين
-جاءوا الجماء الغفير ← جميعاً
-أرسلها العراك ← معتركة

وكما تعد الحال التي تأتي بلفظ المعرفة نكرة، يعد كذلك الاسم المنعوت بالجملة الذي يأتي على صورة المعرفة نكرة . فمن شرط النعت بالجملة أن يكون منعوتها نكرة "إما لفظاً ومعنى نحو :

"واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله " (١٢٥) فجملة "ترجعون" في موضع نصب نعت لـ "يوماً" وهو نكرة لفظاً ومعنى، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ (في)، أو نكرة معنى لا لفظاً، وهو الاسم المعرف بـ (ال) الجنسية كقوله – وهو رجل من بني سلول :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

فجملة (يسبني) في موضع جر نعت للئيم – وهو الدنيء الأصل الشحيح النفس – وصح نعته بالجملة نظراً إلى معناه، فإن المعرف بـ (ال) الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة، قال ابن مالك في شرح التسهيل (١٢٦) .

فبعض النحاة – كما نرى – يعتد بعنصر الدلالة في مسألة التعريف والتنكير بصرف النظر عن اللفظ أو صورة اللفظ، وكلامهم في ذلك واضح لا لبس فيه . يقول أبو على الفارسي: "إن هذه الأشياء التي فيها الألف واللام لما لم يرد بها شيء معين جرت مجرى النكرات (١٢٧) ومن هنا دخلت الفاء في خبر إن في قوله تعالى : **"قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم"**(١٢٨)

فحمل الكلام على معنى الجزاء "لأن الموت ليس يراد به موت بعينه إنما يراد به الشياع ومعنى الجنس وخلاف الخصوص " (١٢٩) ودخل معنى

الجزاء ــ وهو لا يكون إلا في النكرات المبهمة العامة ــ في " شهر رمضان" وهو معرف بإضافته إلى معرفة، فدخلت الفاء في خبره في قوله تعالى : "**شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه** " (١٣٠)

لأن "شهر رمضان" وإن كان معرفة ــ كما يقول أبو على الفارسي ــ فليس بمعرفة معينة، ألا ترى أنه شائع في جميع هذا القبيل لا يراد به واحد بعينه، فلا يمتنع من أجل ذلك من معنى الجزاء كما يمتنع ما يشار به إلى واحد مخصوص (١٣١)

وتعيد قواعد الكشف تركيب جهات سليقة المتكلم الدلالية من خلال المستويات المختلفة للمكون التركيبي المؤسس على فهم مكون تركيبي آخر في الجملة قبل أن تخضع المكونات لفهم الجملة ككل . إذ يمتنع دخول "ال" على المضاف في الإضافة المعنوية، فلا يقال : "الكتاب المعلم"، لكن يجوز إدخالهما في الإضافة اللفظية شرط أن توجد في المضاف إليه : "جاء الفاعل الخير" أو في ما هو مضاف إليه: "جاء العارف فاعل الخير"، أو أن يكون المضاف إليه مثني أو جمع مذكر سالماً : "جاء الفاعلا الخير أو الفاعلو الخير"

ولا يجوز إضافة المترادفين، أو ما هو بمعناهما، لكن ورد إضافة الموصوف للصفة : ليس فيه كبير نفع، هم كرام القوم" وطبقاً لما يراه كاتز وفودر، كل مادة معجمية في الخط العميق "تحمل معنى" بناء على أساس المعلومات الدلالية المعدة في المعجم . وقواعد الكشف هي التي توحد معاني المواد المعجمية المفردة لتنتهي إلى الجملة كلها. هذا التنظيم هو التعبير الصيغي Formal لقدرة المتكلم باللغة على فهم أي جملة جديدة بناء على الكلمات التي تتضمنها والتي يعرفها المتكلم سلفاً . ومع ذلك لا يستطيع المتكلم باللغة أن يظفر بمعنى جملة ما بناء على أساس المفردات المعجمية وحدها، إنه يكون قادرا على تحديد المعاني لا بسبب الكلمات المفردة، ولا الجملة كلها

فحسب، بل بسبب تحديد أقل جزء نحوي في الجملة كذلك، مثل العنصر الأسمى والعنصر الفعلي إلخ.

وأهم أنماط التركيب الإضافي التي وردت في المعجم الموحد للمصطلحات العلمية ما يأتي :

١ ــ شبه+ مضاف إليه .

(أ) شبه + اسم جامد :

الفيزياء : شبه الظل .

(ب) شبه + صيغة نسب .

الفيزياء : شبه محوري .

النبات : شبه أسطواني .

(جـ) شبه + اسم مشتق .

الفيزياء : شبه عازل، شبه موصل

(د) شبه + مصدر.

الفيزياء : شبه الاستقرار

٢ ــ عدم + مضاف إليه .

(أ) عدم + مصدر

الفيزياء : عدم التوازن

النبات : عدم التفتح، عدم التغير، عدم التكافؤ .

(ب) عدم + مصدر صناعي

عدم القابلية

٣ ـــ غير + مضاف إليه مشتق

الفيزياء : غير دَوّار، غير رنان، غير مباشر، غير متبلور، غير متجـــــانس، غير متوازن، غير مشبع، غير مضبوط، غير منتظم.

النبات : غير محدود، غير متساقط، غير ناضج، غير متفتح، غير متبلور.

الحيوان : غير متماثل، غير سام، غير مستمر، غير مخطط .

(ب) غير + صيغة نسب.

النبات : غير عضوي

وينبغي في ضوء استعمال كلمة "غير" إيضاح قضية الإضافة، فكون "غير" مضافة إلى ما بعدها يجعل تعريفها بأل دون مبرر . لم يرد في كـــلام العرب تعريف "غير" بأداة التعريف، وليس ثمة متطلبات معاصرة لذلك فـــي مثل التراكيب السابقة، على الرغم من أن أحد المجمعيين رأى أن القيـــاس لا يمنع دخولها [١٣٢] ولكن انتظام النسق العام للتركيب الإضافي يجعل المحافظة على النمط الأساسي المكون من الجزء الأول بدون "أل" ثـــم الجـــزء الثـــاني المضاف إليه أمراً منشوداً ولا مبرر للتخلي عنه.

٤ ـــ بين + مضاف إليه .

(أ) بين + مضاف إليه مثنى أو جمع

الفيزياء : بين قطبين، بين النجوم، بين المجرات

الحيوان: بين الضلوع

(ب) بين + صيغة نسب إلى المفرد .

الحيوان : بين عضلي.

٥ ـــ ذو (أو ذات، ذوات) + مضاف إليه .

(أ) ذو (أو ذات أو ذوات) + مضاف إليه مفرد الفيزياء: ذو مسام، ذو نشـــاط إشعاعي، ذو الوسط الحديدي، ذو السلك الساخن .

النبات : ذو غلاف زهري، ذوات الفلقة الواحدة.

الحيوانات : ذات الرأس .

(ب) ذو (أو ذات أو ذوات) + مضاف إليه مثنى

الفيزياء : ذو قطبين.

النبات : ذو شعبتين، ذات غطاءين، ذو بتلتين، ذوات الفلقتين .

الحيوان : ذو صمامين، ذو النجمين، ذات الفمين.

(جـ) ذو (أو ذات أو ذوات) + مضاف إليه جمع

النبات: ذات زوائد مقوسة ، ذات قنبيات .

٦ ــ فوق + مضاف إليه

(أ) فوق + اسم

النبات : فوق فصيلة ، فوق الكأس.

(ب) فوق + صيغة نسب.

الفيزياء : فوق صوتي، فوق البنفسجي، فوق سمعي، فوق السمعيات.

الحيوان : فوق خيشومي، فوق عظمى، فوق معدى .

(جـ) فوق + مصدر.

النبات : فوق التركيز.

٧ــ تحت + مضاف إليه

الفيزياء : تحت الأحمر .

النبات: تحت العادة، تحت أرضية، تحت البشرة، تحت القبيلة .

الحيوان : تحت البلعوم.

٨ ــ صيغة النسب + المضاف إليه

(أ) صيغة النسب + المضاف إليه كلمة (الشكل) : أكثر هــذه المصطلحــات خاصة بأشكال النبات والحيوان، وكلمة شكل هي بالتالي المضاف إليه.

النبات : ساقيُّ الشكل، غربالية الشكل، سبحيُّ الشكل، عنقوديُّ الشكل، قمعــيُّ الشكل، قوقعيُّ الشكل، كيسيُّ الشكل، مغزليُّ الشكل.

الحيوان : كمثريُّ الشكل، ورقيُّ الشكل، يرقانيُّ الشكل .

(ب) صيغة النسب + المضاف إليه كلمة دالة على الأعضاء .

بعض هذه المصطلحات يضاف فيها الوصف إلى الأعضاء المتصفة به :

الحيوان : غشائيات الأجنحة، عمدية الأجنحة، شوكية الجلد، زعنفي الأرجل، فمي الأرجل .

(جـ) صيغة النسب + المصدر.

النبات : ريحي التلقيح، قاعدى التثبيت.

٩ ــ العدد المنسوب + المضاف إليه .

يكون التعبير عن طريق العدد في وصف أنواع من الأشياء والكائنات تحمــل سمات محددة ذات تحديد عددى. ويتم التعبير عن هــذا المفــهوم بمصطلــح مركب من صيغة النسب العدد [١٣٣] ثم المضاف إليه .

الفيزياء : أحادى الخيط، أحادى المحور، أحادى الوتر.

النبات : رباعي الحزم، رباعي الدورة، خماسي الحزم، خماسي السبلات .

الحيوان: أحادى الإصبع، أحادى العائل، أحادية المسكن، ثلاثـــي الشــرفات، خماسي الأصابع.

١٠ ـــ العدد الترتيبي + المضاف إليه .

يستعمل هذا التركيب بصفة خاصة في مصطلحات الكيمياء، مثل: أول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكربون [١٣٤]، ورابع إيثيـــل الرصـــاص [١٣٥] وفوق هذا كله، فان أهمية التركيب الإضافي تتضح في أمثلة كثيرة أخـــرى لا تخالف التحديد النمطي السابق، ولكنها مرنةٌ من الناحية المعجمية وقد أمكـــن تكوين مصطلحات كثيرة بإضافة كلمة (ثابت)، وهذا التركيب شـــائع بصفـــة خاصة في مصطلحات الفيزياء، مثل : ثابت الحرارة، ثابت الدوران، ثـــابت الزمن، ثابت العزل، وثمة مصطلحات أخرى تتكون بإضافة كلمة نصف مثـل نصف الدائرة ونصف الهلال، وكلمة وراء مثل ما وراء الطبيعة .

ومن المنظور الصيغي الوظيفي تكون الإضافة اللفظية وهي ما لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه.

وضابطها أن يكون المضاف اسم فاعل أو مبالغة اسم فاعل، أو اســـم مفعول، أو صفة مشبهةٌ بشرط أن تضاف هذه الصفات إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى، نحو : هذا الرجل طالب علم، رأيت رجلاً نصار المظلوم، انصر رجلا مهضوم الحق، عاشر رجلاً حسن الخلق والدليل على بقاء المضاف فيها على تنكيره أنّه قد وصفت به النكرة، وأنّه يقع حالا، والحـــال لا تكـــون إلا نكرة، كقولك : "جاء خالد باسم الثغر"، وقول الشاعر :

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا؛ سهدا إذا ما نام ليل الهوجل

وأنه تباشره "رُبَّ "، وهي لا تباشر إلا النكرات كقول بعض العـــرب، وقد انقضى رمضان: " يارُبَّ صائِمِهِ لن يصومه، ويارب قائمه لن يقومه"

وتسمى هذه الإضافة أيضا " الإضافة المجازية" و "الإضافة غير المحضة "

أما تسميتها باللفظية فلأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهو التخفيف اللفظي، بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع. وأما تسميتها بالمجازية فلأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة . وإنما هي للتخفيف . وأما تسميتها بغير المحضة فلأنها ليس إضافة خاصة بالمعنى المراد من الإضافة : بل هي على تقدير الانفصال، ألا ترى أنك تقول فيما تقدم: هذا الرجل طالب علماً، رأيت رجلا نصاراً للمظلوم، انصر رجلاً مهضوماً حقه. عاشر رجلاً حسناً خلقه.

ينقل سيبويه عن يونس والخليل أن إضافة اسم الفاعل إلى معرفة تكسبه التعريف إذا جاز أن يقع موقع اسم آخر أكسبته التعريف إضافته إلى معرفة يقول سيبويه : "وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكون معرفة، وذلك معروف في كلام العرب، يدلك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول: مررت بعبد الله ضاربك، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك . وزعم يونس أنه يقول : مررت بزيد مثلك، إذا أردت مررت بزيد المعروف بشبهك فجعل مثلك معرفة، ويدلك على ذلك قوله: هذا مثلك قائماً؛ كأنه قال : هذا أخوك قائما[١٣٦] •

ومن النحاة من ذكر أن اسم الفاعل يكون نكرة إذا وقع موقع جملة تكون صفه للنكرة . قال ابن السراج وتقول : مررت برجلٍ قائم أبوه فترفع الأب وتجري قائماً على رجل؛ لأنه نكرة وصفته بنكرة، فصار كقولك : مررت برجل يقوم أبوه [١٣٧] وقد سلم النحاة بصحة استبدال الجملة بالمفرد فجعلوها صفة لنكرة إن صح استبدالها بمفرد صفة لنكرة قال سيبويه: "تقول : هذا رجل ضربنا فتصف بها النكرة وتكون في موضع ضارب إذا قلت : هذا رجل ضارب [١٣٨] وقال المبرد : " وإنما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة، لأن يفعل إنما هو مضارع فاعل، فهو نكرة مثله. ألا ترى أنك تقول

: مررت برجلٍ يضرب زيداً كما تقول : مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً، وتقـول : مررت بعبد الله يبني داره فيصير يبني في موضع نصب، لأنه حال، كمـــا تقول : مررت بعبد الله بانياً داره" (١٣٩) والاستبدال عندهم لا يقتصـــر علـــى استبدال اسم باسم، بل يتعداه إلى اسم بجملة أو جملة باسم .

بخصوص قواعد إضافة الظروف إلى الجمل خصوصاً أن الجمل تبـدأ بأفعال، والجر من خصائص الأسماء غير أن هـــذا الـــتركيب الـــذي يضـــم المضاف والمضاف إليه يخضـــع لقواعـــد التحويـــل وفقـــا لـــرأى ســـيبويه والزمخشري، ووجهة نظر السهيلي المتطورة والموافقة للقواعد التحويلية تبدو في (يوم قام زيد) فالجملة (قام زيد) هي صفة لليوم بشرط تنوين يوم فتصبـح الجملة (يومٌ قام فيه زيد) التي تتحول إلى (يومُ قيامِ زيد) وهذا مثال من إضافة ظرف الزمان إلى الفعل، يعرضه السهيلي بطريقته يقـــول : "وليـــس جميـــع ظروف الزمان يجوز إضافته إلى الفعل . بل ذلك يختص ببعضها فما كــــان منها مفرداً متمكناً جاز إضافته إليها، وما كان مثني نحو "يومين" و "ســـاعتين" لم يجز إضافته إلى الفعل، لأن الحدث إنما يقع مضافاً لظرفه الذي هو وقـــت له، فلا معنى لذكر وقت آخر. ووجه آخر وهو أن الجملة المضاف إليها هـــي نعت للظرف في المعنى، فقولك: " يوم قام زيد" كقولك : "يوم قام زيد فيه" في المعني . والفعل لا يدخله التثنية فلا يصح أن يضاف إليه الاثنـــــان، كمـــا لا يصح أن ينعت الاثنان بالواحد. ووجه ثالث، وهو أن قولك: " قام زيد يوم قام عمرو" لا يصح إلا أن يكون جواباً لمتى، واليومان جواب لِكَمْ، وما هو جواب لِكَمْ لا يكون جواباً لمتى أصلا .. فإن أضفت اليومين إلـــى الفعـــل صـــرت مناقضاً، لجمعك بين الكمية وبين ما لا يكون إلا لمتى. فأما الجمع نحو الأيـــام فربما جاز إضافتها إلى الفعل، لأنها قد يراد بـــها معنـــى المفـــرد كالشـــهر والأسبوع والحول وغير ذلك وكذلك إن كان غير متمكن كقبل وبعد فإنك لـــو أضفتها إلى الفعل لاقتضت إضافتها إليه ما يقتضيه قولك : يوم قام زيـــد" أي

اليوم الذي قام فيه، وذلك محال في قبل وبعد لأنه يؤول إلى إبطـــال معنـــى القبلية والبعدية .

وأما "سحر" ليوم بعينه فيمنع من إضافتها إلى الفعل ما فيه من معنى الألف واللام فقس على هذا الأصل ما يضارعه من الكلام (١٤٠) ويشترط فـــي المركب المضاف إلى "لدن" أن يكون فعله متصرفاً مثبتاً مثل علمـــت لـــدن زرتك فوز محمد وكقول الشاعر :

لزمنا لدن سألتمونا وفاقكم فلايك منكم للخلاف جنوح

ويشترط في المركب المضاف إلى (ريث) أن يكون فعله متصرفاً مثبتاً مثل : اجلس أشرح لك المسألة، انتظر ريث أقص عليك الخبر ومن ذلك قول الشاعر:

خليلي رفقا ريث أقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا

وفي إطار إضافة المصدر ذهب ابن برهان وابن الطـــراوة إلـــى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة . وعلل ابن برهان بأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه فأشبه الصفات، وقد علل ابن الطراوة ذلك بأن عمل المصدر إنما هو بالنيابة عن الفعل فهو أقوى من الصفة العاملة بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه .وإذا كان أقوى كان أولى أن يحكم لـــه بحكم الفعل في عموم التعريف. ويرده أنه لم ينب مناب الفعل وحده، بل مـــع "أن" والموصول محكوم بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه .

والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقول الشاعر:

إن وجدي بك الشديد أراني عاذرا فيك من عهدت عذولا (١٤١)

ونأتي بعد ذلك إلى إضافة أفعل التفضيل هل هي إضافة محضـــة أم غير محضة، يرى الكوفيون والفارسي والجزولي وابن عصفور وابـــن أبـــى

الربيع وأبو البقاء أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة لأنه ينوي بها الانفصال لكونه يضاف إلى جماعة هو أحدها . وإلا للزم إضافة الشيء إلى نفسه [١٤٢] ولأن فيه معنى الفعل ولهذا نصب الظرف وتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف الجر وربما ربط بعض النحاة إضافة أفعل التفضيل بنصب المفعول به فجعلوا إضافة أفعل التفضيل محضة لأنه لا ينصب المفعول به وهذا الربط ليس دقيقاً فإن إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن في تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول به [١٤٣]

وقد جعل ابن يعيش إضافة "أفعل" غير محضة . وعلل ذلك بأن النية فيها التنوين والانفصال لتقديرك فيها "من" وإنما كانت فيها من مقدرة لأن المراد منها التفضيل فإذا قلت محمد أفضل من عمرو فقد زعمت أن فضل محمد ابتدأ من فضل عمرو راقياً صاعداً في مراتب الزيادة فعلم بهذا أنه أفضل من كل من مقدار فضله كفضل عمرو.

وأنه علا من هذا الابتداء، ولم يعلم موضوع الانتهاء، كما تقول : سار محمد من بغداد فعلم المخاطب ابتداء المسير ، ولم يعلم أين انتهى . فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل على مقدار المفضل عليه.

وكل من كان في منزلته لم يكن بد من الدلالة على هذا المعنى وقد تحذف "من" من اللفظ تخفيفاً ويضاف الاسم الأول إلى الثاني وهي مرادة مقدرة .

وإذا كانت من مقدرة فصلته مما قبله فلذلك كانت إضافته منفصلة[١٤٤]
وقد يستدل هؤلاء النحاة بأنك تقول : مررت برجلٍ أفضل القوم تصف به النكرة . فنعت رجل بأفضل القوم دليل على أن الإضافة غير محضة إذ لو كانت معرفة لم يجز ذلك ويخرج المخالفون ذلك على البدل فيكون بدل

المعرفة من النكرة . وذلك قليل لأن البدل بالمشتق يقل وذلك البدل على نية تكرار العامل .

وكون العرب تقول : مررت برجلٍ أفضل القوم كثيراً دليل على أنه نعت وليس بدلاً إذ لو كان بدلاً لما كان ذلك كثيراً فثبت أن إضافته غير محضة (١٤٥) .

وأفعل التفضيل في حالة الإضافة على ضربين:-

أحدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دل عليها لفظ المضاف إليه وثانيهما لا يراد به ذلك .

فقد رأى الرضي (١٤٦) أن إضافته بالمعنى الأول فيها الخلاف .

فالذين يرون أن الإضافة غير محضة قالوا هي بمعنى "من" والجار والمجرور في محل النصب لأنه مفعول أفعل كما لو ظهر "من" فإن الجار في قولك أفضل "من" لابتداء الغاية . والجار والمجرور مفعول أفضل فأفضل في قولك : أفضل القوم صفة مضافة إلى معمولها الذي هو المجرور بعدها سواء انجر بمن ظاهرة أو مقدرة، فهو كاسم فاعل مضاف إلى مفعوله نحو ضارب زيد. ومعنى من الابتدائية في نحو زيد أفضل من القوم، أنه ابتدأ في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في أصل الفضل إلا أنه لنقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة فإنه لا يرفع فاعلاً ظاهراً إلا بشروط معروفة . ودليل التنكير قول الشاعر :

ملك أضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء

وقول الشاعر :

ولم أر قوما مثلنا خير قومهم أقل به منا على قومهم فخرا (١٤٧)

والمعنى الثاني أن يكون أفعل مفضلاً على جميع أفراد نوعه مطلقاً ثم تضيفه إلى شيء للتخصص سواء أكان ذلك الشيء مشتملاً على أمثال المفضل نحو زيد أفضل إخوته، أم لم يكن نحو زيد أفضل بغداد. أي أفضل أفراد نوع الإنسان وله اختصاص ببغداد. فالإضافة فيه لأجل التخصيص، كما في غلام زيد، فهذه الإضافة محضة اتفاقاً بمعنى اللام. وقد حدد الجرجاني معنى لأفعل التفضيل تكون الإضافة معه محضة يقول في قولك :"فلان أفضل القوم" يجوز أن يكون التقدير فلان الأفضل بمعنى أنه فاضل القوم، ولا يجب في هذا الوجه أن يكون زيد مفضلاً على القوم وأن يكونوا قد شاركوه في الفضل. بل يجوز أن يكون قد فضل على غيرهم، وعرف بذلك فقيل هو الأفضل كما تقول هو الفاضل وإذا كان كذلك لم يحتج إلى المشاركة كما أنك إذا قلت زيد فاضل القوم لم ترد أنهم قد شاركوه في الفضل إلا أنه زاد عليهم .

وفي هذا المعنى يكون معرفة صريحة في هذا الوجه (١٤٨) .

ولعلنا أدركنا أن بعض النحاة الذين يرون أن إضافة أفعل التفضيل إضافة غير محضة لعلهم اعتمدوا على أن فيه إضافة الشيء إلى نفسه وإضافة الشيء إلى نفسه لا تعرف ولا تخصص .

وقد رد ذلك ابن عصفور بأنه ليس فيه إضافة الشيء إلى نفسه . لأنه يتخرج على أن يكون كقولك صلاة الأولى أي صلاة الساعة الأولى ومسجد الجامع ومعناه مسجد الوقت الجامع. وكذلك دار الآخرة معناه دار الإقامة الآخرة فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه .

وإذا كان بعض النحاة قد رأوا أن إضافة أفعل التفضيل إضافة غير محضة لا تفيد تعريفاً ولا تنكيراً، فإن بعضهم قد رأي ان أضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص . ولعلهم يرون أنه في حالة الإضافة على ضربين .

أحدهما : أن يكون بعض المضاف إليه كأي فيدخل فيه دخول أي فيما أضيف إليه . والمعنى فيه أن صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع لــــه المصــدر المشتق هو منه على كل واحد مما بقى بعده أجزاء المضاف إليه فإن زيداً في قولك زيد أظرف الناس، مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقى منـــهم بعده من أفراد الناس. فالمعنى بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد ممن بقى منهم بعده . ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه . لأنك لم تفضله على جميع أجزاء المضاف إليه بل على ما بقى من المضاف إليه بعد خروج هــذا المفضل منه (١٤٩)

فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم، وثلثهم وجزؤهم، ولو كان بتقدير "من" الابتدائية لجاز زيد أفضل عمرو، كما يجـوز زيد أفضل من عمرو . ولو كان بتقدير "من" المبينة كما "في خـــاتم فضـــة"، لوقع اسم المضاف إليه مطرداً على المضاف، ولا يقع كما في نحو هذا أفضل القوم فإن إضافته بهذا المعنى كإضافته بعض القوم فهو بتقدير الـــلام مثلــه فتكون محضة بدليل قوله تعالى : "**فتبارك الله أحسن الخالقين** " (١٥٠)

الثاني : أن يكون أفعل مفضلاً على جميع أفراد نوعه مطلقاً، ثم تضيفه إلـــى شيء للتخصيص. فهذه الإضافة محضة اتفاقاً بمعنى اللام. هذه وجهة نظـــر من يرى أن إضافة أفعل التفضيل إضافة محضة .

يرى أبو البقاء أن إضافة أفعل التفضيل غير مخصة، ولذلك استبعد أن يكون أفعل التفضيل في الآية السابقة نعتاً لأنه نكرة وإن أضيف لأن المضاف إليه عوض عن "من" ولذلك أعربها بدلاً أو خبراً لمبتدأ محذوف (١٥١) ومعنـــى الخالقين وهو وصف قد يطلق على غير الله ـــ تعالى ـــ كما قال زهير :

ولأنت تفري ما خلقت وبعـــ ... ض القوم يخلق ثم لا يفرى (١٥٢)

وقد نسب النحاة إلى سيبويه الرأيين .ففي الأشموني : وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، والصحيح أنها محضة نص عليه سيبويه لأنه ينعت بالمعرفة . وفي حاشية الصبان (١٥٣) : وقد نقل في التصريح هذا القول عن أبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه . وقال إنه الصحيح بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم . ولو كانت إضافته محضة للزم وصف النكرة بالمعرفة .. ونسب السيوطي إلى سيبويه أن الإضافة محضة (١٥٤)، ونسب إليه صاحب الجمل أن الإضافة غير محضة(١٥٥) .

فإذا نوى بالإضافة معنى من، فالإضافة غير محضة، لأنها حينئذ في حكم الانفصال . وإن لم يَنْوِها معنى "من" فالإضافة محضة (١٥٦) والإضافة غير المحضة أي التي بمعنى الفعل، أو على معنى التنوين، لا تكسب الاسم تعريفاً ولا تخصيصاً، ولذلك تدخل "أل" على المضاف؛ لأنه غير معرف بالإضافة، ولا يجاوز به معنى التنوين، فيقال :

هذا الحسن الوجهِ .

وكما يجر المعرفة بالإضافة بعد الصفة المشبهة ينصب فيقال :

هذا الحسن الوجهَ .

وهي عربية جيدة (١٥٧)

والمصدر في نصب معموله أو جره يشبه اسم الفاعل والصفة المشبهة . جاء على التنوين مع المصدر قوله تعالى : "**أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيما** " (١٥٨) "وإن شئت حذفت التنوين، كما حذفت في الفاعل، وكان المعنى على حاله، إلا أنك تجر الذي يلي المصدر فاعلاً كان أو مفعولاً؛ لأنه اسم قد كففت عنه التنوين .. ويصير المجرور بدلاً من التنوين معاً قباله " (١٥٩) ولقد

حمل النحويون بعد "سيبويه" ما قدمه من ازدواجية في هذه الأسماء المضافة إضافة غير محضة، والمصدر، فهي تضاف بحكم اسميتها، لكن حقيقة العلاقة بينها وبين ما بعدها على الفعلية؛ بدليل أنها قد تنون فينصب ما كان مجروراً، أو قد يقرأ بالفعل بدل اسم الفاعل أو اسم المصدر، فينصب أيضا ما كان مجروراً.

و"سيبويه" كان يفترض هذه الأسماء منونة منصوباً ما بعدها، ثم يولد منها عدم التنوين والجر بالإضافة، مما يكاد يشعر بأن النصب أصل للجر، ولعل هذا تغليب لجانب "الفعلية" في هذه الأسماء على جانب "الاسمية"

لكن "ابن الشجري" يكاد يفهمنا عكس ما أفهمنا إياه سيبويه؛ فاتصال الاسم بالاسم يوجب عمل الأول في الثاني. ولا يخلو الأول من أن يكون جامداً، أو مشتقاً، أو مضارعاً للمشتق .

والجامد إما مصدر، وغير مصدر، فالأول نحو جبل وجعفر وهذا لا يعمل فيما بعده إلا الجر كما في :

جبل طئ

جعفر عشيرتكم

إلا ما كان من ذلك مقداراً أو ما أشبه المقدار، فإنه ينصب النكرات من أسماء الأجناس على التمييز كقولك :

قفيز برا

والثاني (المصدر) يعمل الجر بحق الأصل ؛ لأنه في الجمود بمنزلة الجمل والجبل وجعفر، ويعمل النصب بحق الشبه بالفعل، كقولك :

ضربُ زيدٍ، ضربٌ زيداً .

وكذلك المشتق ـ أي كالمصدر ـ وهو أسماء الفاعلين والمفعولين وما ضارعهما من الصفات والمضارع للمشتق أسماء العدد من نحو : عشرين وثلاثين، ومضارعتها لأسماء الفاعلين من جهة قولك : عشرون وعشرين ، كما تقول :

ضاربون وضاربين .

فهذا الضرب يعمل الجر والنصب .فالجر في المعارف والنكرات، والنصب في النكرات خاصة . تقول في الجر :

تلك عشرو زيدٍ .

هذه عشرو رجلٍ آخر.

وفي النصب :

عندى عشرون رجلاً(١٦٠)

فطائفة كبيرة من أصناف الأسماء يجوز فيما بعدها الجر بالإضافة إعمالاً للاسمية فيها، والنصب إعمالاً للفعلية فيها، وهذه هي المصادر والمشتقات وما ضارعها .بل إن بعض الأسماء الجامدة يجوز نصب ما بعدها مع جره، وهذه هي أسماء المقادير وعن العلاقة بين الجر والنصب بعد هذه الأسماء يقول "ابن الشجري " :

"عمل الاسم الجر حكم توجبه الإضافة، والإضافة مختص بها الاسم دون الفعل، وعمل النصب عارض طرأ عليه بمضارعته الفعل، فعمله النصب فرع على عمله الجر بحق الأصل، وعمله النصب بحق الشبه بالفعل . فالأسماء المعربة لا يمتنع شيء منها من عمل الجر، والجوامد منها العارية عن شبه الفعل، وما ضارع الفعل غير ممتنعة من عمل النصب، فلما كانت

الإضافة جائزة في جميعها، والنصب يجوز في بعضها دون بعض، علم أن عملها النصب فرع على عملها الجر .. فالمضارع للمضاف في باب "لا" وباب النداء، يلحق بالمضاف فينصب مثله، تقول

يا ضارباً زيدا

كما تقول:

يا ضاربَ زيدٍ

والأول بعده الاسم منصوب، والثاني بعده الاسم مجرور، فالنصب فرع على الجر" (١٦١)

والأسماء في هذه المعاقبة بين التنوين والنصب، وعدم التنوين والجر تشبه بعض الأفعال التي تجر ما بعدها، والمعنى على النصب، فأنت تقول :

هذا ضارب عبد الله وزيداً يمر به

بنصب "زيداً" إن حملته على المنصوب، فإن حملته على المبتدأ وهو "هذا" رفعت فان ألقيت النون، وأنت تريد معناها، فهو بتلك المنزلة، وهو قولك :

هذا ضارب عبد الله وزيدا

فهذا نحو :

مررت بزيد

لأن معناه منون وغير منون سواء، كما أنك إذا قلت :

مررت بزيد

تريد : جزت زيداً (١٦٢) .

في العربية ـ إذاً أسماء كثيرة، يجر ما بعدها مراعاة لجانب الاسمية، وينصب مراعاة لجانب الفعلية، والمعنى سواء على الوجهين فالإضافة وظيفة

خاصة في بابين :أولهما تحويل التمييز عن الإضافة، فالإضافة فيها مطابقة ودلالة على الحدث، وتحويلها إلى التمييز يفيد المبالغة .

والباب الثاني هو التحويل إلى مرفوع الصفة المشبهة بهدف المبالغة، أما ثبوته في الإضافة فللبيان والتفسير .

وجاء في (شرح الرضى على الكافية) أن فائدة الجر المعنوية في قولهم (حسن الوجه) "الإبهام ثم التفسير وإن لم يكن الوجه منصوباً على التمييز " (١٦٣)

التمييز المحول عن فاعل أو مفعول : نحو طاب محمد نفساً وتصبّب عرقاً ونحوه قوله تعالى : (وفجرنا الأرض عيونا) (١٦٤) والأصل طابت نفس محمد وتصبب عرقه وفجرنا عيون الأرض، والغرض من ذلك هو المبالغة، جاء في (شرح ابن يعيش): "فإذا قلت طاب زيد نفساً فتقديره طابت نفس زيد، وإذا قلت : تصبب عرقاً فتقديره تصبب عرقه ... وإنما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلاً في اللفظ .. وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيداً .

ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى. والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى " (١٦٥)

وجاء في (شرح الأشموني) أنه إنما "حول الإسناد إلى غيره لقصد المبالغة " (١٦٦) وجاء في (شرح الرضى على الكافية) أن الأصل في (طاب زيد نفساً) "لزيد نفس طابت وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولاً ليكون أوقع في النفس لأنه تتشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها وأيضاً إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالا وتفصيلا " (١٦٧)

تحويل مرفوع الصفة المشبهة إلى النصب أو الجر وذلك نحو (هو حسن وجهَه) (بالنصب) أو حسن وجهاً أو حسن الوجه بالإضافة، والأصل (هو حسن وجهُه) بالرفع، والتحويل إلى أي من النصب والجر يفيد المبالغة عند النحاة من ناحيتين: "وذلك أنك جعلت الحسن للرجل عموماً ثم خصصت وجهه فتكون قد مدحته مرتين، مرة لعموم شخصه ومرة لوجهه.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن في هذا التعبير إيضاحاً بعد الإبهام فإنك عندما قلت: (مررت برجلٍ حسن) ونونت الصفة كنت كأنك أنهيت الكلام على الإبهام ثم أوضحت جهة الحسن بعد ما أبهمت وللإيضاح بعد الإبهام مزية " (١٦٨)

وأما التحويل إلى الإضافة فذلك أنك نقلت الصفة من المرفوع إلى الجميع، وإيضاح ذلك أنك تقول (زيد حسنٌ وجهُه) بالرفع فيكون الوجه فاعلاً للصفة المشبهة وقد أسند الحسن إليه، فإذا أضفت فقلت (زيد حسنُ الوجهِ) كنت قد أسندت الحسن إلى زيد على العموم ثم ذكرت الوجه فكان فيه من المبالغة ما كان في النصب جاء في (شرح ابن يعيش) في قولهم (حسنُ الوجهِ) بالإضافة : " فإن قلت : اذا كان الحسن للوجه والوجه هو الفاعل فكيف جاز إضافته إليه وقد زعمتم أن الشيء لا يضاف إلى نفسه ؟ فالجواب أنك لم تضفه إلا بعد أن نقلت الصفة عنه وجعلتها للرجل دون الوجه في اللفظ وصار فيه ضمير الرجل، فإذا قلت حسن الوجه كان الحسن شائعاً في جملته كأنه وصفه بأنه حسن القامة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه دون سائره فلما أريد بيان موضع الحسن أضيف إليه (١٦٩)

لاشك أن للصناعة النحوية قوانين وأصولاً خاصة بها . وهي قائمة في أساسها على علاقات لفظية معينة؛ وعلى الرغم من أن النحوي لابد أن ينظر إلى المعنى في وضع قواعده وأصوله فإن اعتماده على المعنى كان محدداً، وبقدر معين، وبشكل لا يسئ إلى الصناعة النحوية، ولا يخرج عن قواعدها .

وسر الإشكال في هذه القضية، الاعتماد الكامل على المعنى والانفلات من قيود الصناعة النحوية .

فالمبالغة في الجري وراء المعنى، وتحكيم هذا المعنى في صياغة القواعد النحوية، كان لابد أن يجر إلى الخلل، والخروج عن روح الصناعة النحوية التي تعتمد على اللفظ .

ولنوع الإضافة أثر على درجة التعريف فالمضاف إلى نكرة له درجة من التخصيص.

النتائج

ومن خلال هذا البحث أمكننا رصد النتائج الآتية :

١ ــ الخفض مرتبة إعراب تكون فيها الأسماء في حالتين، حالـــة الإضافــة وهي النسبة، وحالة أخرى هي التي قــد يصــح أن نســميها حالــة المفعولية غير المباشرة أو غير الصريحة .

٢ ــ للإضافة ألوان من التعبير منها التعبير عن الإضافة بالصيغة، والصيغـة لا تعمل في فراغ فهي إطار لمادة صوتية معينة تصاغ فيها .

٣ ــ يعد التضام قرينة لفظية ذات أثر في انسجام العناصر النحوية ، لأنـــها تحدد وظائفها وما تشير إليه من معانٍ في السياق النحوي.

٤ ــ تقع الإضافة اللفظية أي التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً في المركـــب الوصفي وفيها يضاف إلى ما كان فاعلاً له أو مفعولاً .

٥ ــ تعبر علاقة الإضافة عن علاقتي الإسناد والتعدية، وذلك فيمـــا يســميه النحاة الإضافة اللفظية؛ حيث يكون المضاف اســـم فـــاعل أو اســـم مفعول أو صفه مشبهة.

٦ ــ ترتبط الإضافة في أحد مظاهرها بالبناء العارض من ناحيـــة، والبنيـــة العميقة من ناحية أخرى .

٧ ــ يفترق معنى التخصيص عن معنى التنكير ولم تكن هذه الخصيصة بعيدة عن أذهان اللغويين القدامى .

٨ ــ يفترق التنكير كثيراً عن التخصيص وهما بذلك لا يجتمعان، وهذا يؤكـد أن كلاً منهما مرحلة دلالية معينة تختلف عن مرحلة التعريف .

٩ ــ لا يلتقي التخصيص مع التعريف؛ لأن التخصيص ضرب من التعريــف فهما لا يجتمعان.

١٠ ــ لا يلتقي التخصيص مع التعريف ولا التنكير فهو قسم مستقل له دلالته، ويحتل مرحلة وسطى بين التعريف والتنكير .

١١ ــ لنوع الإضافة أثر على درجة التعريف فالمضاف إلى نكرة له درجة من التخصيص، والمضاف إلى معرفة له درجة أكبر في التخصيص والتعريف، ووفقاً لنوع المضاف إليه تكون درجة التعريف.

١٢ ــ ربط نحاة العربية بين التعريف والبناء والتنكير والإعراب، وأوضحوا أن التعريف سبب في البناء، وأن التنكير سبب في الإعراب .

١٣ ــ تفيد الإضافة الاختصاص وجهاته يبين كل جهة منها الاستعمال .

١٤ ــ إذا كانت الإضافة بمعني اللام، كان معناها الملك، والاختصاص. وإن كانت الإضافة بمعنى من، كان معناها بيان النوع . وهو الغالب في الإضافة المعنوية .

١٥ ــ يكون المصدر المضاف مضافاً إلى فاعله أو مفعوله في المعنى، كما يحتاج إلى قرينة خارجية عن النص لتكشف المعنى، وهذه القرينة الخارجية تكون أحد احتمالات البنية العميقة.

١٦ ــ رصد النحاة فاعل المصدر أو مفعوله في المعنى لكي يبينوا حكم تابعه.

١٧ ــ تداخلت مجموعة من المعايير في درس الإضافة منها المعنى والعلامات وتصنيف أقسام الكلام والصيغة والإعراب أو البناء .

١٨ ــ والإضافة غير المحضة التي بمعنى الفعل، أو على معنى التنوين، لا تكسب الاسم تعريفاً ولا تخصيصاً، ولذلك تدخل "أل" على المضاف؛ لأنه غير معرف بالإضافة، ولا يجاوز به معنى التنوين .

١٩ ــ بعض الأسماء الجامدة يجوز نصب ما بعدها مع جره وهي أسماء المقادير .

٢٠ ـ في العربية أسماء كثيرة، يجر ما بعدها مراعـــاة لجـــانب الاســـمية، وينصب مراعاة لجانب الفعلية، والمعنى سواء على الوجهين .

٢١ ـ تسمى الإضافة المعنوية إضافـــة محضـــة أي خالصـــة مـــن تقديـــر الانفصال.

٢٢ ـ في الإضافة اللفظية تضيف اسماً الى اسم والمعنى على غـــير ذلـــك، وهذا النوع من الإضافة يقال له إضافة غير محضة، لأنه يحصل بها اتصال وإسناد من جهة اللفظ لا غير . ولا تفيد هذه الإضافة تعريفـــاً ولا تخصيصاً .

٢٣ ـ إنما تعد المعرفة والنكرة بمعانيهما لا بصيغتهما أو بلفظهما . فالكلمـــة قد تكون على صورة المعرفة ولكنها نكرة بمعناها .

٢٤ ـ بدا عند نحاة العربية من خلال درسهم لباب الإضافـــة ومصطلحاتـــه ودلالاتها ووظائف المركب الإضافي النحوية أن الاستبدال عندهـــم لا يقتصر على استبدال اسم باسم، بل يتعداه إلى اسم بجملة أو جملة باسم

٢٥ ـ تكسب الإضافة المحضة المضاف سمات خاصة كالتأنيث في إضافـــة المذكر إلى المؤنث فضلاً عن التعريف والتخصيص •

٢٦ ـ لتقدير حرف الجر في المركب الإضافي دور فـــي تمييـــز الإضافـــة اللفظية عن الإضافة المعنوية، وعلى أساس نوع الحرف أنشأ النحـــاة عدداً من المصطلحات الفرعية للإضافة كاللامية وغيرها وفقاً لنـــوع حرف الجر المقدر.

هوامش البحث

١ ــ ابن الشجري : الأمالي الشجرية ١ / ١٩٦ طبعة بيروت، د . ت

٢ ــ السابق : ١ / ٣٢٣

٣ ــ السابق : ١ / ٣٢٨ .

٤ ــ السيوطي : الأشباه والنظائر : ١ / ٧١ تحقيق عبد الرؤوف طه سعد، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥م

٥ ــ مريم : ٦٩وانظر السابق : ١ / ٢٢٣

٦ ــ السيوطي : الأشباه والنظائر ١/١/٧

٧ ــ يوسف : ٨٢ .

٨ ــ أبو زيد الأنصاري : النوادر ص ١٨٨ بيروت سنة ١٨٩٤ .

٩ ــ السابق : ٢٢٧

١٠ ــ السابق : ٤٥ .

١١ ــ ثعلب : مجالس ثعلب ص ٦٤٠ تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف ١٩٤٨ م

١٢ ــ الذاريات : ٢٣.

١٣ ــ سيبويه : الكتاب : ٢ / ٦٩ .

١٤ ــ سيبويه : الكتاب : ٢ / ١٠٤ .

١٥ ــ السابق : ٢ / ١٠٥ .

١٦ ــ السابق : ٢ / ١٠٦ .

١٧ ــ السابق : ١ / ١٩ .

١٨ ــ السابق : ١ / ٢٥ .

١٩ ــ السابق : ١ / ٨٩ وما بعدها .

٢٠ ـ السابق : ١ / ٤٦٠ .

٢١ ـ السابق : ٢ / ١٠٣ .

٢٢ ـ السابق : ٣ / ١٠٤ و ١٠٥ .

٢٣ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ٢٣٧ .

٢٤ ـ السابق : الصفحة نفسها .

٢٥ ـ يوسف : ٤١.

٢٦ ـ سبأ : ٣٣ .

٢٧ ـ البقرة : ٢٢٦ .

٢٨ ـ يوسف : ٣٩ .

٢٩ ـ جون سيرل : تشومسكي والثورة اللغوية ص ١٣٣ وما بعدها الفكر العربي ـ ع ٨، ٩، ١٩٧٩م وانظر أيضا د / نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ١١٧ وما بعدها، عالم المعرفة، الكويت ١٩٧٩ م

٣٠ ـ الشيخ خالد الأزهري : شرح التصريح ٢ / ٦٥ دار إحياء الكتب العربية القاهرة د . ت

31 — Lehmann, Winfred p ; Descriptive Linguistics : an introduction . New York Random House, 1970, P .20 .

٣٢ ـ المائدة : ١٠٩

٣٣ ـ غرانشيا غابوتشان : نظرية أدوات التعريف والتنكير ص ٧٢ ترجمة الدكتور جعفردك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة ـ سوريا، ١٩٨٠م

٣٤ ـ ابن جنى : الخصائص ٣ / ٢٤٠ تحقيق محمد على النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٥٢ م

٣٥ ـ شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨

٣٦ ـ ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٧٠ .

٣٧ ــ السابق ٢ / ١٦٨.

٣٨ ــ انظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٧٣ دار الكتب العلمية بيروت .

٣٩ ــ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهـــري ٢ / ٢٦، ٢٧، مطبعة محمد مصطفي سنة ١٣١٢ هـ

٤٠ ــ ابن السراج : الأصول ٢ / ٦ تحقيق عبد الحسين الفتلي ــ مؤسســة الرسالة، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٧ م

٤١ ــ شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٧ .

٤٢ ــ شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك : ٣ / ١٠٦ تحقيق محمد محيــي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون سنة ١٩٨٠م

٤٣ ــ سبأ : ٣٣ .

٤٤ ــ ابن السراج : الأصول ٢ / ٥

٤٥ ــ السابق : ٢ / ٥

٤٦ ــ شرح الأشموني على الألفية ٣ / ١٥٩، ط٣ المطبعة العامرة الشرقية .

٤٧ ــ ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٥ تحقيق د/ عبد المنعم أحمــد هريدي ، جامعة أم القرى .

٤٨ ــ أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب تحقيق د / مصطفي النحــاس، ط١، توزيع الخانجي القاهرة .

٤٩ ــ نقله السيوطي في همع الهوامع ٢ / ٤٦ وعني بتصحيحه السيد محمــد بدر الدين النعساني دار المعرفة، بيروت .

٥٠ ــ شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠٣

٥١ ــ السابق والصفحة نفسها .

٥٢ ــ انظر سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٠٦و ٢٠٧ وابن جنى : الخصــائص ٣ / ١٠٦ و ١٠٧ وشــرح شــواهد المغنــى للســيوطي : ٢ / ٥٨٢ منشورات مكتبة الحياة . بيروت .

٥٣ ـ انظر ديوان النابغة الذبياني : ١٠٥ تحقيق كرم البستاني دار صـــادر بيروت وسيبويه : الكتاب ٢ / ٢٧٨ وابن جني الخصائص ٣ / ١٠٦ •

٥٤ ـ هدسون : علم اللغة الاجتماعي ترجمة د/ محمود عياد ص ١٨٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠ م

٥٥ ـ يوسف : ٨٢ .

٥٦ ـ يوسف : ٨٢

٥٧ ـ عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ص ٣٧٥ بتعليق الأستاذ محمد عبد العزيز النجار، مكتبة محمد على صبيح القاهرة ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م.

٥٨ ـ سيبويه : الكتاب : ١ / ٢١٣ .

٥٩ ـ البقرة : ١٧٧

٦٠ ـ سيبويه : الكتاب : ١ / ٢١١

٦١ ـ السابق : ٢ / ١٨ .

٦٢ ـ سيبويه : الكتاب ١ / ٤٢٦ .

٦٣ ـ آل عمران ١٨٥، الأنبياء ٣٥، العنكبوت ٥٧، السجدة ١٢، القمر ٢٧.

٦٤ ـ المائدة : ٩٥ .

٦٥ ـ الأحقاف : ٢٤ .

٦٦ ـ سيبويه : الكتاب ١ / ١٦٥و ١٦٦، ١٦٨.

٦٧ ـ السابق : ١ / ١٦٩ ـ ١٧١ .

٦٨ ـ الأنعام : ٩٦ .

٦٩ ـ سيبويه : الكتاب ١ / ١٧٤ .

٧٠ ـ ابن جنى الخصائص : ١ / ١٢٥ .

٧١ ـ الرضي : شرح الكافية : ١ / ٢١٧ .

٧٢ ـ السابق : ١ / ٢١٦ ـ ٢١٨ .

٧٣ ــ سيبويه : الكتاب ٣ / ٤٧٩ وابن يعيش : شرح المفصل ٦ / ٦٢٥ .

٧٤ ــ ابن عصفور : شرح الجمل ٢ ص ٧٢ .

٧٥ ــ السابق والصفحة نفسها وحاشية الصبان ٢ / ١٥٥.

٧٦ ــ الأشموني : شرح الأشموني على الألفية : ٢ / ٢٤٥ .

٧٧ ــ السابق : ٢ / ٢٤٦ .

٧٨ ــ المبرد : المقتضب : ٤ / ٢٨٨

٧٩ ــ السابق : ٤ / ٤٢٣ .

٨٠ ــ الفاتحة : ٧ .

٨١ ــ أبو حيان : البحر المحيط ١ / ٢٨.

٨٢ ــ ابن عصفور : شرح الجمل٢/٧٤،وابن يعيش:شرح المفصل٦/ ١٢٥ .

٨٣ ــ الرضي : شرح الكافية ٢/ ٩١٦ والصبان : حاشية الصبان٢/ ٢٤٤ .

٨٤ ــ الفاتحة : ٧ .

٨٥ ــ الرضي : شرح الكافية ١ / ٢٧٥ .

٨٦ ــ النساء : ٩٥ .

٨٧ ــ سيبويه : الكتاب ٢ / ٣٣٣ والبحر المحيط ٣ / ٣٣١ .

٨٨ ــ الفاتحة : ٧ .

٨٩ ــ النساء : ٩٥

٩٠ ــ سيبويه : الكتاب ٢ / ٣٣٣ .

٩١ ــ فاطر : ٣٧ .

٩٢ ــ الرضي : شرح الكافية ١ / ٢٧٥ .

٩٣ ــ أبو البقاء : التبيان في إعراب القرآن ٢ /٢٠١ .

٩٤ ــ ابن هشام : أوضح المسالك ١ / ١٢٦ طبعة القاهرة ١٩٦٧ م

٩٥ ــ انظر الشيخ خالد الأزهري : شرح التصريح ٢ / ٢٥ وسيبويه : الكتاب ١ / ٤٢٠ والسيوطي همع الهوامع ٢ / ٤٦ .

٩٦ ــ ابن الأنباري : أسرار العربية : ٢٧٩ تحقيق محمد بهجة البيطار ــ مطبعة الترقي بدمشق ١٩٥٧م

٩٧ ــ الشيخ خالد الأزهري : شرح التصريح ٢ / ٢٥ .

٩٨ ــ السيوطي : الهمع ٢ / ٤٦ .

٩٩ ــ السابق : الصفحة نفسها .

١٠٠ ــ انظر شرح التصريح : ٢ / ٢٥ .

١٠١ ــ ابن السراج : الأصول ١ / ٥٢و ٥٣ .

١٠٢ ــ ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠٢ .

١٠٣ ــ انظر التصريح ٢ : ٢٥ .

١٠٤ ــ الاشموني : حاشية الصبان ٢ / ١٥٨، والهمع: ٢ / ٤٦ .

١٠٥ ــ انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١٧ .

١٠٦ ــ ابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ١١٨ .

١٠٧ ــ ابن السراج : الأصول ١ / ٥٣ و ٥٤ .

١٠٨ ــ السيوطي : همع الهوامع ٢ / ٤٦ .

١٠٩ ــ ابن السراج الأصول ١ / ٥٤ .

١١٠ ــ الفارسي : إيضاح الشعر ص ٢٤٩ تحقيق هنداوى، دار القلم، ط١، ١٩٨٧وانظر ديوان امرئ القيس ص ٣٧٣ تعليقة رقم ٥٧ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، ١٩٨٤م وللأنباري : شرح القصائد السبع الطوال ص ٩٠، ٩١ . تحقيق عبد السلام هارون ط١ دار المعارف .

١١١ ــ مريم : ٣٣ .

١١٢ ــ الملوي حاشية الملوي على شرح المكودي على ألفية ابن مالك : ٨٥، المطبعة العامرة البهية ١٣٢٠ هــ .

١١٣ ــ الرضي : شرح الكافية ٢ / ٢٨٨ .

١١٤ ــ خالد الأزهري : شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٠ .

١١٥ ــ انظر شرح المكودي على الألفية : ٩٢ المطبعة العامرة البهية ١٣٤٠ هــ .

١١٦ ــ الحج : ٨و ٩ .

١١٧ ــ المائدة : ٩٥ .

١١٨ ــ الرضي : شرح الكافية ١ / ٢٧٥ .

١١٩ ــ فاطر : ٣٧ .

١٢٠ ــ الأشموني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢ / ٢٤٥ .

١٢١ ــ حاشية الصبان على الأشموني : ٢ / ١٥٥، ٢٤٥.

١٢٢ ــ الفاتحة : ٧ .

١٢٣ ــ أبو على الفارسي : الحجة في علل القراءات السبع تحقيق الأستاذ على النجدي ناصف وآخرين ١ / ١٠٦ و ١٠٧ ــ تراثنا .

١٢٤ ــ الأزهري : شرح التصريح ١ / ٣٧٣ .

١٢٥ ــ البقرة : ٢٨١ .

١٢٦ ــ الأزهري : شرح التصريح ٢ / ١١١ .

١٢٧ ــ أبو علي الفارسي : الحجة ١ / ١١٤و ١١٥ .

١٢٨ ــ الجمعة : ٨

١٢٩ ــ الفارسي : الحجة ١ / ٣٦ .

١٣٠ ــ البقرة : ١٨٥ .

١٣١ ــ الفارسي : الحجة ١ / ٣٥ و ٣٦ .

١٣٢ــ انظر عطية الصوالحي : حــول تعريــف كلمــة غــير فــي : البحــوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين ٢٩٣ــ ٢٩٧(١٩٦٨ــ ١٩٦٩م)

١٣٣ ــ السيوطي : همع الهوامع ٦ / ١٧٤ .

١٣٤ ــ مجمع اللغة العربية، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية، القــاهرة ١٩٧١ ص ١٦٣ .

١٣٥ ــ اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، مصطلحات نفطية: جيولوجيــا وكيمياء . بغداد ١٩٧٦، ص ١٤٠ .

١٣٦ ــ سيبويه : الكتاب ١ / ٤٢٨

١٣٧ ــ ابن السراج : الأصول ١ / ١٢٨ وسيبويه : الكتاب ١ / ١٣٠ .

١٣٨ ــ السابق : ١ / ١٦ .

١٣٩ ــ المبرد : المقتضب ٤ / ١٢٣ تحقيق محمد عبــد الخــالق عضيمــة القاهرة ١٣٨٦ ــ ١٣٩٩هــ)

١٤٠ ــ السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص ٩٦، ٩٧ تحقيق د . محمد البنا، دار الاعتصام .

١٤١ ــ حاشية الصبان على الأشموني٢/٢٤٢والسيوطي:همع الهوامع:٢/٤٨

١٤٢ ــ السيوطي : همع الهوامع ٢ / ٤٨ .

١٤٣ ــ حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٢٤٢ .

١٤٤ ــ ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٥ .

١٤٥ ــ ابن عصفور : شرح الجمل ٢ / ٧٢ .

١٤٦ ــ الرضي : شرح الكافية ١ / ٢٨٨ .

١٤٧ ــ حاشية الصبان : ٣ / ٤٥ .

١٤٨ ــ الجرجاني : المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٨٨٧ .

١٤٩ ــ الرضي : شرح الكافية ١ / ٢٨٨ .

١٥٠ ــ المؤمنون : ١٤ .

١٥١ ــ أبو البقاء : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٤٨

١٥٢ ــ سيبويه : الكتاب ٤ / ١٨٥، ابن جنى : المنصف ٢ / ٢٣٢ .

١٥٣ ــ حاشية الصبان : ٢ / ٢٤٢ .

١٥٤ ــ السيوطي : همع الهوامع ٢ / ٤٨ .

١٥٥ ــ ابن عصفور : شرح الجمل ٢ / ٧٢ .

١٥٦ ــ السيوطي : همع الهوامع ٢ / ٤٨.

١٥٧ ــ سيبويه : الكتاب ١ / ٢٠١ .

١٥٨ ــ البلد ١٤ و ١٥ .

١٥٩ ــ سيبويه : الكتاب ١ / ١٩٠ ــ ٢٠٢ .

١٦٠ ــ ابن الشجري : الأمالي١/١٩٨، والرضي : شرح الكافية ١ / ٢٧٣ .

١٦١ ــ ابن الشجري : الأمالي ١ / ١٩٩ .

١٦٢ ــ سيبويه : الكتاب ١ / ٩٣ .

١٦٣ ــ شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٠٩ .

١٦٤ ــ القمر : ١٢ .

١٦٥ ــ ابن يعيش : شرح المفصل : ٢ / ٧٥ .

١٦٦ ــ شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٠ ــ ٢٠١، حاشية الصبان : ٢ / ٢٠١ .

١٦٧ ــ الرضي : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٢٣ .

١٦٨ ــ د / فاضل صالح السامرائي : معاني النحو ٣ / ١٧٣ مطـــابع دار الحكمة للطباعة والنشر الموصل، ط١.

١٦٩ ــ شرح ابن يعيش : ٢ / ١٢٢ .

فهرست